الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٧٢
الأربعاء، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ٤٠ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/49/35)

تقرير الأمين العام (A/49/636)

السيد ليغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بركات عصر ما بعد الحرب الباردة قد لا تكون موزعة بشكل متساو، إلا أنها جلبت للبعض الخلاص والانعتاق الحقيقيين من اللعنة الأيديولوجية والعنصرية. إنني أتكلم كواحد من الذين عاشوا بشكل مباشر خلاص وانعتاق شعب، هو شعب الجنوب الافريقي، من ربقة قوى الظلام الخبيثة المتمثلة في ايديولوجية عنصرية هي ايديولوجية الفصل العنصري. ولن أبلغ من عدم التدين حد الهرطقة فأزعم بأن جنوب افريقيا تقف اليوم ظافرة على أبواب الجنة، إلا أنني متيقن من أن الجمعية العامة تشاركنا فيما نشعر به من بهجة في الاحتفال بالتحرر الكامل في منطقتنا. فمما لا يكاد يصدق أن الجنوب الافريقي أصبح كله حرا أخيرا.

ولقد تحملت فلسطين طويلا، مثل الجنوب الافريقي، بلايا ومحن الحرب والموت بلا رحمة. وربما تبادر الى ذهن المرء مع توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في العام الماضي لإعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت أن المواقف السلبية القديمة في سياسات الشرق الأوسط، المتمثلة في التفاوض بوسيلة الحرب، قد بدأ التخلي عنها بشكل موثوق فيه، وإنه سرعان ما سيترتب عليها أن تستمتع هذه المنطقة المضطربة، مثلما تمتعت منطقة الجنوب الافريقي، بقدر من الخلاص من ماضيها الأليم. إلا أن أوان ذلك لم يأت بعد. فمن أسف أن الفلسطينيين والاسرائيليين لا يزالون غير متمتعين بالسلم، رغما عما حدث مؤخرا من تغييرات في المنطقة، لأنه يوجد في تلك المنطقة المضطربة من لا يزالون يلتمسون السعادة في سلم وسكينة القبور. أما السلم الذي يتحقق بالتفاوض فليس فيه مصلحتهم. فهم يمارسون

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

سياسة تقوم على ايديولوجية مطلقة، سياسة تذكرنا تماما بسياسة ممارس الفصل العنصري.

إن عملية السلام في هذه المنطقة الخطيرة من الشرق الأوسط حيوية جدا وهامة جدا الى درجة لا يمكن السماح معها بأن تذوي على أيدي من يعتقدون بأن مصلحتهم لا تكمن إلا في استمرار العنف. والمجتمع الدولي له مصلحة في هذه العملية ويجب أن يكفل تغذيتها ومتابعتها حتى تبلغ نهايتها المنطقية وذلك مهما بدت فرصها في النجاح ضئيلة.

على أنه من الجلي بدرجة مؤلمة أنه طالما أن ثمار الاستقلال الذاتي المحدود الذي يتمتع به الفلسطينيون في غزة وأريحا لا تصل الى أكثر من مجرد رموز مبهمة للتمكن من السلطة في شكل زي رسمي يرتديه أفراد الشرطة وعلم يرفرف، في حين يستمر الفقر والبؤس هو واقع الحياة اليومية في المنطقة دون أن تتبدى في الأفق أي دلائل على نجدة وشيكة لسكانها من الشقاء، طالما استمر ذلك، سيظل الرافضون والعدميون يجدون مرتعا خصبا. ومن الواضح بالتالي أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد لجعل التغيير الجزئي الذي حدث في المناطق المحتلة حقيقة باقية. فالفلسطينيون لا يستطيعون أن يقتاتوا على الأعلام والأزياء الرسمية للشرطة. ويجب أن يجلب التمكين من السلطة المستمد من منح الحكم الذاتي في غزة وأريحا تحولا ملموسا في حياة المستفيدين منه، أي أبناء الشعب الفلسطيني، الذين قاسوا طويلا جدا من هذا الحرمان الرهيب.

وهناك أيضا اعتبار لا مناص منه لن يفضي إغفاله إلا الى إلحاق الضرر بما أنجز حتى الآن، وأعني به السرعة التي ينفذ بها الاتفاق المبرم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. فمن نافلة القول أن أنصاف الحلول في أي عملية لإحداث تغيير سياسي مدفوع بالشعور باليأس من الحال لا يمكن أن تؤدي الى كسب المعركة ضد نفاذ الصبر. فبقدر تباطؤ سرعة التغيير في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشتد نفاذ صبر من يراد لهم أن يفيدو منه وتزداد جسارة وضراوة مقاومة من ينادون بألا يكون التغيير إلا بطريق الثورة.

ورغما عن ذلك، فإن بوتسوانا لم تخف أبدا حماسها في الترحيب باكتشاف قدر من الأرضية المشتركة بين شعب اسرائيل وشقيقه شعب فلسطين ولم تخف حماسها في تأكيد هذا الاكتشاف. فتأييدنا للتغيير السلمي في المنطقة تأييد قاطع لا لبس فيه. ونحن نعتبر تطبيع العلاقات بين اسرائيل والأردن بشيرا سعيدا بمقدم عهد جديد من السلام من خلال تحقيق العدل للجميع في الشرق الأوسط.

لذلك لا يسعنا إلا أن نواصل حث جيران اسرائيل الذين لم يتوصلوا بعد الى نوع من التراضي مع الدولة اليهودية أن يفعلوا ذلك، ونحن نحث الدولة اليهودية أن تفعل نفس الشيء، بحيث يمكن التوصل أخيرا الى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). إن الشرق الأوسط لا يشكل بحال استثناء من الاتجاه العالمي، الذي توطد الآن، نحو الاقرار بأنه لا توجد مشكلة، مهما كان ينظر اليها على أنها مستعصية، تستعصي على الحل عن طريق المفاوضات. وإنني أستطيع أن أؤكد للجمعية أنه لو لم يكن ذلك صحيحا لكنا نحن الذين ظللنا أمدا طويلا محرومين من كل أمل في التغيير أثناء حياتنا في جنوب افريقيا - لا نزال نعيش اليوم في ظل الفصل العنصري.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ليس من قبيل المبالغة أن نعلن أن سنة ١٩٩٤ كانت معلما تاريخيا في السنوات الطويلة من الجهود التي بذلت من أجل إقامة سلم واستقرار دائمين في أرجاء الشرق الأوسط. والتقدم الذي شاهدناه خلال هذا العام المنصرم كان حقيقيا وباهرا على السواء. فنتيجة له يمر هيكل المنطقة السياسي كله بتغير جوهري.

ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تم في واشنطن التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، بوصفه مخططا للسلم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد سجل المجتمع الدولي تأييده الكامل لهذا الإنجاز في قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٤٨ الذي اعتمد بأصوات مؤيدة من جانب

أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، بما فيها اسرائيل وكل الدول العربية تقريبا.

وفي القاهرة، في ٤ أيار/مايو من هذا العام، أبرم الاسرائيليون والفلسطينيون اتفاقا تاريخيا ثانيا، ونتيجة له بدأ الفلسطينيون أخيرا في ادارة شؤونهم الذاتية في غزة وأريحا. ونحن نتطلع الى نقل السلطة والمسؤوليات الى الفلسطينيين في الضفة الغربية، على النحو الذي اتفق عليه الطرفان في إعلان المبادئ.

وثمة تقدم تاريخي آخر تحقق بالأمس القريب، خلال الشهر الماضي، بتوقيع اسرائيل والأردن على معاهدة للسلم. وهذا الإنجاز له أهمية خاصة، لأنه استند أساسا الى إعلان واشنطن الذي وقع في تموز/يوليه ١٩٩٤، والذي أنهى حالة الحرب بين هذين البلدين، وهو يفتح الطريق أمامهما لاستكشاف إمكانية التعاون الثنائي المقبل في مجالات مثل التجارة، والسياحة، والموارد الطبيعية والبشرية، والبنية الأساسية. وتشيد اليابان بحكومتي الأردن واسرائيل لجهودهما الشجاعة لإقامة شراكة من أجل السلم.

ويحدو اليابان وطيد الأمل في أن يجلب هذا الإنجاز في ركابه اجتيازا للعوائق في المفاوضات بين اسرائيل وسوريا، وبين اسرائيل ولبنان. إن دور سوريا - في الحقيقة - دور حاسم تماما في جهودنا الرامية الى تحقيق سلم شامل في الشرق الأوسط؛ فلا يمكن ضمان أمن واستقرار المنطقة دون وجود سلم بين سوريا واسرائيل. ونحن نطالب هذين البلدين أن يواصلا بنشاط الجهود لترجمة رغبتهما في السلم الى عمل ملموس. واليابان ستؤيد مساعيها وتساعدها بأقصى استطاعتها.

إن موجة الإرهاب الأخيرة تلقي ظلالا مشؤومة على التقدم الذي أحرز صوب تحقيق السلم، فهي موجة أودت بعدد من أرواح الأبرياء وسببت حزنا يجل عن الوصف لأسر الضحايا. وبهذه المناسبة، أود باسم حكومة اليابان، أن أنقل تعازينا الحارة الى أولئك الذين انهاء صرح حياتهم من جراء أعمال الإرهابيين البغيضة. ولعل أسر الضحايا تجد العزاء في إدراك أن تيار التاريخ الجارف سيطمس الارهاب لا محالة وأن السلم سيسود في نهاية المطاف. إن العمل المتضافر من جانب جميع الأطراف في المنطقة أمر لازم لمحاربة الارهاب والقضاء عليه بجميع أشكاله. ويتعين على المجتمع الدولي مساندة تلك الجهود باتخاذ تدابير فعالة وتعاونية لقطع سبل الدعم الخارجي الذي تتلقاه المنظمات الارهابية الاقليمية. وبالرغم من أن الحالة لا تزال هشة، فإن الغالبية العظمى لشعوب المنطقة متمسكة بنضالها من أجل السلم. ولن يسمح المجتمع الدولي بإحباط هذا النضال.

إن الهدف النهائي لعملية السلم ليس مجرد وقف الأعمال العدائية، بل أنه بالأحرى، تهيئة بيئة مستقرة يمكن فيها لجميع شعوب المنطقة أن تواصل حياتها وأن تتطلع الى مستقبل أكثر ازدهارا. ومن الأساسي أن يتمكن الشعب الفلسطيني من أن ينعم بفوائد مباشرة وملموسة نابعة من السلم. وبالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز، فلا تزال أحوال معيشة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية محوطة بالتوتر، وسيواصل الفلسطينيون الشعور بالإحباط ما لم يروا أوجه تحسن ملموسة في حياتهم اليومية. وما حدث في أوائل هذا الشهر في غزة من صدام عنيف بين المدنيين الفلسطينيين وقوات الشرطة التابعة للسلطة الفلسطينية إنما يبرز هشاشة الحالة، والحاجة الملحة والعاجلة الى المساعدة من المجتمع الدولي.

وما زال هناك الكثير من العمل الشاق اللازم لضمان الأداء الفعلي للحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا. ومن ثم، يتعين علينا نحن جميعا ممن نود أن يسود السلم في المنطقة أن نعجل دون تأخير بتقديم الدعم السياسي والاقتصادي الكبير لسلطات الحكم الذاتي الفلسطينية. واليابان، من جانبها، وإدراكا منها لمسؤوليتنا المشتركة هذه، قد التزمت بتقديم حوالي ٢٠٠ مليون دولار لجهود مساعدة الفلسطينيين على مدى سنتين. وحرصا على المعاونة على الأخص في سداد التكاليف الأولية للادارة في الأراضي، عرضت اليابان، التي لم تكن طرفا مباشرا في عملية السلم ولكنها ظلت تشارك مع ذلك بنشاط في جهود المساعدة المشتركة، عرضت تخصيص ١٠ ملايين من الدولارات لإقامة

مساكن لأفراد الشرطة في غزة و ٨,٥ مليون دولار لصندوق هولست للنفقات المتكررة، و ٥ ملايين من الدولارات لمشروع النظافة في غزة.

وبالنسبة لمسألة مقاطعة العرب لاسرائيل، فمما يثير الابتهاج ملاحظة أنه في أيلول/سبتمبر من هذا العام، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي إنهاء ممارستها هذه فعليا. وترحب اليابان بهذه المبادرة وتقدرها تقديرا بالغا، نظرا لأنها تسهم إسهاما كبيرا في روح المصالحة والثقة المتبادلة الآخذة في النمو فيما بين أمم المنطقة. وفي اعتقاد وفد بلادي أن هذا سيتيح فرصا تجارية واستثمارية هائلة، ويعزز الرفاه الاقتصادي للمنطقة كلها.

ونتيجة لمؤتمر مدريد لعام ١٩٩١، بدأت المحادثات المتعددة الأطراف بنشاط أفرقة عمل معنية بخمسة موضوعات: البيئة، وتحديد الأسلحة والأمن الاقليمي، واللاجئين، والمياه، والتنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن تتناول المحادثات مشاكل عملية تتشاطرها أمم المنطقة، وأن تساعد بالتالي في بناء الثقة فيما بين الأطراف المعنية في المنطقة. والواقع إنها نجحت بالفعل في بدء عملية النهوض بتطوير العلاقات الطبيعية فيما بين أمم الشرق الأوسط، وستقوم بالتالي بدور هام في تقدم السلم والاستقرار في المنطقة. واليابان تشارك بنشاط مشاركة بناءة في أفرقة العمل هذه.

وقد اعتمد الفريق العامل المعني بالبيئة، الذي تتولى اليابان رئاسته، في اجتماعه الأخير الذي عقد في البحرين مدونة سلوك تحدد المبادئ والقواعد التوجيهية من أجل حماية البيئة والتعاون في المنطقة. وتعتقد اليابان أن هذا الإنجاز العملي سيساهم في النهوض بالتعاون الاجتماعي والاقتصادي الأوسع في المنطقة، نظرا لمدى الترابط الذي يمكن أن يكون قائما هناك.

إن القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا التي حضرها المسؤولون الحكوميون وكبار رجال الأعمال، والتي عقدت في الدار البيضاء في الشهر الماضي، تشكل نموذجا مفيدا آخر لتشجيع التعاون الاقتصادي من أجل برامج التنمية الاقليمية. إن هذه الجهود المبذولة على نطاق إقليمي تعبر عن تصميم على تهيئة بيئة تمكن الفلسطينيين والاسرائيليين وجيرانهم العرب من التمتع بثمار السلام. وهم يتمتعون في السعي الى تحقيق هذا الهدف بتأييد المجتمع الدولي النشط والراسخ. واليابان، من جانبها، لن تدخر وسعا في تشجيع عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط وفي تقديم دعمها وتعاونها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

السيد هوراكا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قال السيد ثيو بن غوريراب، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية ناميبيا، في البيان الذي أدلى به خلال المناقشة العامة ما يلي:

> "لا تزال عملية السلم في الشرق الأوسط تكتسب زخما وقبولا أوسع نطاقا في المنطقة وفيما يتجاوزها. ... إن المحور الأساسي لعملية السلم هذه كان، وسيظل، هو الإعمال الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، مما لا بد وأن يؤدي الى قيام الدولة بمعناها الكامل." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢١، ص ٢٤)

إن عملية السلام الجارية، التي بدأت في مدريد، وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، سيؤديان، فيما نأمل، الى إقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. هذا ما يريده العالم، وما يريده، في المقام الأول، الشعب الفلسطيني. بل إن هذا ما تستحقه فعلا المنطقة.

إن الفقرة ١ من القرار ١٥٨/٤٨ دال المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ تنص على أن الجمعية العامة:

> "تؤكد من جديد ضرورة التوصل الى تسوية سلمية لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي الإسرائيلي، من جميع جوانبها".

ومنذ صدور هذا القرار، حدثت تطورات إيجابية في المسار الفلسطيني - الاسرائيلي لعملية السلام.

فعلى أثر قيام حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في البيت الأبيض في واشنطن، حققت عملية السلام نتائج ملموسة وضربت جذورا عميقة في السير نحو التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي. ويمثل الاتفاق بشان قطاع غزة ومنطقة أريحا، الموقع في القاهرة في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وما تلاه من مشروع في تدابير للتمكين المبكر من السلطة، خطوتين هامتين، لا رجعة فيهما، صوب تنفيذ إعلان المبادئ.

كما أن التوقيع على إعلان واشنطن، بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه من هذا العام، والتوقيع على معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن، بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام، يمثلان إنجازا تاريخيا آخر من شأنه أن يولد زخما جديدا في المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية، وأن يشجع على إحراز تقدم في المسارين الاسرائيلي - اللبناني والاسرائيلي - السوري من عملية السلام.

لقد تابعت الحكومة الناميبية خلال السنوات الماضية، ولا تزال تتابع اليوم، باهتمام شديد المفاوضات الثنائية بين الأطراف المعنية. ويحدو وفد بلادي وطيد الأمل في أن تواصل المفاوضات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تقدمها وترسخها خلال الفترة الانتقالية. إن هذه الخطوات، المستندة الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ستكون لها أهميتها في إقرار سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

وإذ يدرك وفد بلادي أنه قد حدثت تأخيرات في تنفيذ إعلان المبادئ وأن هناك أوجه نقص في مدى تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه مثال ذلك عدم إقامة ممر آمن حتى الآن بين غزة وأريحا، فإنه يأمل مع ذلك في تحقق تقدم إيجابي، ويحث على التنفيذ التام لإعلان المبادئ خلال الإطار الزمني المتفق عليه.

ويؤكد وفد بلادي على الحاجة الى استمرار الأمم المتحدة في القيام بدور نشط في عملية السلام الجارية وفي تنفيذ إعلان المبادئ. وفي ظل هذه الخلفية، يرحب وفد بلادي بالتقدم المحرز حتى الآن في هذا الصدد، ولا سيما في تقديم المساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها للشعب الفلسطيني. إن هذه المرحلة تعد أصعب مرحلة للشعب الفلسطيني، وهو يحتاج فيها الى المساعدة من أجل إعادة بناء بلده. إن تمتعه بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يشكل عنصرا هاما في إعمال حقه في تقرير المصير.

ويثني وفد بلادي على إنشاء آلية لتنسيق جهود الأمم المتحدة في جميع الأراضي المحتلة، من خلال تعيين منسق الأمم المتحدة الخاص، برتبة وكيل الأمين العام، فهذا تطور جدير بالترحيب.

وسيكون وفد بلادي مقصرا في واجبه ما لم يهنئ منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأسره، ويعرب عن تضامنه معهما بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وعلى نفس المنوال، نهنئ رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وزملاءه في هيئة المكتب، على حسن أدائهم لمهمتهم.

وأخيرا، ستواصل حكومة بلادي تقديم كل دعم قد يحتاج اليه الأمين العام لضمان أن تسهم منظومة الأمم المتحدة بكل ما في وسعها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، الأمر الذي يعد ضروريا لبناء السلم في الشرق الأوسط بأسره.

السيد حمَره (اليمن): أرجوا أن لا تكون الكلمات القليلة التي سأقولها من الكلمات التي تصنف ضمن حواشي الحوليات التي قالها العرب والاسرائيليون في قضية فلسطين. فقد قالوا فيها الكثير جدا، واحتربوا لما يقرب من نصف قرن، ثم يكتشفون بعد ذلك أن الحرب لا تأتي لهم ولا

لغيرهم بالحلول "المستدامة". واقتبس هذه الكلمة من التعبير المتداول الآن في هذه القاعة عن التنمية المستدامة للدول الفقيرة، والتي منها بلادي.

فالحرب لم تحقق شيئا لأي طرف غير الدمار والدماء. وعلى ما يبدو فإنه كما يقال، على الأقل في اللغة العربية وفي اليمن بالذات، ليس بالإمكان أبدع مما كان. وما يجري بين طرفي النزاع من الحوار والجنوح للسلم قد يحقق للفرقاء ما عجزوا عن تحقيقه بالقوة العسكرية، أو بقوة البيانات والخطابات أو حتى بالقصائد النارية.

إن بلادي تؤيد الحوار وتدعو للسلم وهي مع السلام، وتتابع باهتمام بالغ مسيرة المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وما تم التوصل إليه من اتفاقيات بين الجانبين، وكذلك ما أنجز من خطوات عملية لتحقيق ذلك. ونشكر ونقدر جهود الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، لما تبذلانه لتذليل الصعوبات ولتقريب وجهات النظر بين المتفاوضين، بغية تعزيز فرص السلام والأمن في المنطقة.

لقد عاشت شعوب هذه المنطقة فترة طويلة من الحروب وعدم الاستقرار، وهي الآن ترنو إلى السلام والاستقرار، وفي أمس الحاجة إليهما. واليمن يعتقد أنه لكي يتم التوصل إلى السلام المنشود فإنه لا بد له من أن يقوم على أساس العدل، وليس على أساس القوة وفرض الأمر الواقع. وما تم تحقيقه على المسارين الفلسطيني - الاسرائيلي ، والإسرائيلي - الأردني لا يكفي لسلام دائم في المنطقة. فتحقيق ذلك لا بد أن يرتكز على مبدأ الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى في سوريا ولبنان، وذلك تطبيقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ نأمل أن يكون السلام العربي - الإسرائيلي الذي بدأ في مدريد فاتحة لعهد جديد، في شرق أوسط لا تهدده الأسلحة النووية، فإننا ننتظر من اسرائيل أن تقوم بمبادرة في هذا الشأن تؤكد رغبتها في العيش بسلام يعتمد على احترام حقوق الشعب الفلسطيني والتسليم بها، وليس على التخويف وتهديم المنازل وإنزال العقوبات الجماعية.

السيد فرهادي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لكي أوضح موقف بلادي، سأقرأ الرسالة التالية الموجهة إلى الأمين العام والموقعة من رئيس دولة أفغانستان الإسلامية، البروفيسور رباني:

"بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أعرب عن أطيب تمنيات دولة أفغانستان الإسلامية والشعب الأفغاني بأجمعه من أجل بلوغ حل للقضية الفلسطينية يستند إلى الاحترام التام لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في دولة مستقلة. ومثل هذا الحل يتطلب انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشريف".

لقد أحاط أعضاء الجمعية علما بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/49/35)، بل إن البعض قد تناوله بالدرس. فلنتذكر أن هذه اللجنة أنشئت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، وطلب إليها أن تدرس وتقدم توصيات تتعلق ببرنامج يستهدف تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، كما نص عليها قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

إن الظروف الراهنة تُظهر - كما يُظهر في الواقع التقرير نفسه - بجلاء شديد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين على اللجنة عمله. وإذ قلت هذا، لا أرى حاجة لأن أكرر كل ما قيل هنا من جانب زملائي. إن النقاط التي أثيرت ذات أهمية كبيرة. وسأذكر واحدة منها وهي أن السلطة التي توافق على إنهاء احتلال أي أرض، عليها قبل كل شيء أن تنهي وجود المستوطنات؛ فلا يمكن الحفاظ على المستوطنات وإنهاء الاحتلال العسكري في الوقت نفسه. فهذه نقطة لا بد من تذكير العالم أجمع بها.

كما أود أن أشدد على نقطتين، ربما كانتا بحاجة إلى بعض التوضيح: أولا، هناك مسألة القدس. إن القدس هي حقا عاصمة فلسطين. وللشعب الفلسطيني الحق في أن يرى عاصمته قائمة في القدس. وهذا حق من حقوقه غير القابلة للتصرف.

لكن الأمر أكثر من ذلك. إن الأمر هنا يتعلق بالأهمية القصوى التي يتسم بها الحرم الشريف، في مدينة القدس، بالنسبة لكل المسلمين في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نعترف بأن حقوق الإنسان تتضمن الحقوق الدينية - حق احترام كل ما هو مقدس. إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل بالذكرى السادسة والأربعين لصدوره خلال أيام قليلة، كفيل بأن يوضح تلك النقطة. إنها مسألة الحقوق الدينية وحق كل مجتمع ديني في أن يلقى كل ما هو مقدس لديه احترام المجتمعات الدينية الأخرى.

وطوال ١٤ قرنا، حتى عام ١٩٤٨، احترم المسلمون حق الحجاج اليهود والمسيحيين في الأرض المقدسة، لأن الإسلام يعترف بالأصول المقدسة لليهودية والمسيحية. لقد تلقى المسلمون الأمر من الله بأن يخبروا اليهود والنصارى "وإلهكم إله واحد". إن إدارة الأماكن التي يحج إليها المسلمون يجب أن تكون في أيدي الذين يحترمون الديانات الثلاث، وهم المسلمون.

إن اسرائيل، تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، يمكنها أن تنهي احتلالها للقدس، الأمر الذي يسمح للمسلمين من أنحاء العالم بزيارة الأماكن المقدسة بحرية وبدون إعاقة من جيش محتل - فهذه الزيارة غايتها أماكن بالغة الأهمية في الدين الإسلامي.

والنقطة الثانية هي الخليل ومسجد ابراهيم. لقد ذكر هنا القتل الذي ارتكب يوم ٢٥ شباط/فبراير الماضي ضد المسلمين الذين كانوا صائمين ويصلون قبل بزوغ الشمس لرب ابراهيم. وقد عقد مجلس الأمن جلسات عديدة بشأن هذه المسألة، وأمكن للبلدان من غير أعضاء المجلس أن تعرب عن آرائها. وقام فعلا وفد بلادي بشرح معنى كلمة "الخليل" وهي "الصديق الحميم المتميز". وهذا ما أطلقه الله على ابراهيم:

"واتخذ الله ابراهيم خليلا". (القرآن الكريم، سورة النساء، الآية ١٢٥)

وفي سورة الحج من القرآن الكريم، تخبرنا الآيتان الآخيرتان بأن الله دعا جميع المؤمنين، وليس العرب فقط، إلى أن يعلنوا أن المسلمين ينتمون إلى ملة ابراهيم، وأن ابراهيم هو الأب الديني لجميع المؤمنين - عربا كانوا أو غير عرب.

(تكلم بالعربية)

"ملة أبيكم ابراهيم". (القرآن الكريم، سورة الحج، الآية ٧٨)

(واصل التكلم بالفرنسية)

وأن المؤمنين سماهم ابراهيم نفسه بالمسلمين، في لغة عصره، كلمة "المسلم" تعني "من أسلم وجهه إلى الله". إن القرآن، وهو يخاطب المؤمنين، قال إنهم يجب أن يكونوا شهداء على الناس في هذه النقطة.

(تكلم بالعربية)

"وتكونوا شهداء على الناس". (القرآن الكريم، الآية السابقة)

(واصل التكلم بالفرنسية)

ولذلك من الواضح أن ابراهيم هو الأب الديني لجميع المؤمنين: اليهود، والمسيحيين والمسلمين. ومن الواضح أيضا أن إنهاء احتلال الخليل من شأنه أن يسمح لزائري الأماكن المقدسة من المسلمين من جميع أنحاء العالم، وكذلك الزائرين اليهود والمسيحيين، بأن يزوروا دون عائق من جيش محتل، أماكن الزيارة هذه، وهذا أمر ظل مستطاعا طوال ١٤ قرنا.

وأقول للذين يشعرون بأن بياني لا يطابق النموذج المعتاد للبيانات في الأمم المتحدة، بل أقول حتى لغير المؤمنين، إن التزام جميع المسلمين في أنحاء العالم تجاه الحرم الشريف ومسجد ابراهيم في الخليل حقيقة ثقافية وسياسية ذات نطاق عالمي.

السيد ريميريز دي استنوز بارسيلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن البند "قضية فلسطين" ظل عمليا محل نظر هذه المنظمة منذ نشأتها وظل له تأثير دائم على أنشطتنا. ومع أن هذه السنة قد لا تشكل استثناء من ذلك فإن باستطاعتنا أن نهنئ أنفسنا لأنها بدأت تشهد تغيرا نوعيا معينا نتيجة للتطورات التي وقعت بعد توقيع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت.

هذا وقت حاسم في تاريخ الشعب الفلسطيني. وعملية إعادة بناء المجتمع الفلسطيني بدأت بالاتفاقات الموقعة في شهر أيار/مايو من هذا العام، وإنشاء السلطة الفلسطينة ووجود الرئيس ياسر عرفات في غزة، وهي تطورات نرحب بها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به سواء في المجال السياسي أو المجال الاجتماعي - الاقتصادي.

من وجهة النظر السياسية، من الضروري أن نكفل وإلى الأبد، اعترافا عالميا بحق الشعب الفلسطيني المشروع في أن تكون له دولته على أرضه، وذلك ممارسة منه لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وذلك من الضروري أيضا إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية ووفاء اسرائيل بسرعة وبشكل كامل وشامل بأحكام إعلان المبادئ وبالمواعيد الواردة فيه، وفي اتفاق القاهرة وفي جميع الوثائق الأخرى التي وافق عليها كلا الطرفين. إن قضية السلام في الشرق الأوسط لا تسمح بأي مماطلة في الوفاء بالاتفاقات ولا بوضع أية عقبات في هذا السبيل.

من ناحية أخرى، من الأساسي أيضا ضمان قدرة فلسطين على البقاء، وبالتالي أن يتم - عن طريق الأمم المتحدة أو غيرها - تدفق جميع الموارد المالية والمادية الضرورية الملتزم بها لإعادة تنشيط اقتصاد دمرته عقود من الحرب والاحتلال. ونحن واثقون بأن مساعدة المجتمع الدولي المتواصلة لمعاونة الاقتصاد الفلسطيني على الازدهار ستشكل إسهاما هاما في تحقيق السلم وتوطيده، وأنها ستيسر ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة والاستقلال.

إن على الأمم المتحدة التزاما سياسيا وقانونيا ومعنويا خاصا في هذه العملية. لذلك، يجب على الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية التي تعنى بقضية فلسطين أن تواصل العمل من أجل إزالة الظواهر التي لا تزال تعيق تحقيق سلم عادل ودائم. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان وضع حد لتطورات خطيرة مثل استمرار نشر المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، والعنف، والقمع، والانتهاك الدائم لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ويجب على اسرائيل أن تسلم بالتطبيق الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

ويحدونا الأمل كذلك في نجاح المفاوضات الجارية من أجل إجراء انتخابات في فلسطين مسبوقة بانسحاب جميع القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، فضلا عن المفاوضات المتعلقة بتوسيع الحكم الذاتي الفلسطيني ليشمل مناطق أخرى، ولا سيما الضفة الغربية.

ويجب علينا ألا ننسى أن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط. لذلك، فإن مناخ الثقة الذي يفضي إلى تحقيق سلم عادل في فلسطين وإلى ممارسة شعبها لجميع حقوقه، إذا ما توفر سيكون عاملا حفازا على حل عناصر الصراع الأخرى. وفي هذا الصدد، نحن نرحب بالتوقيع على اتفاق السلم بين الأردن واسرائيل يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويحدونا الأمل في أن تنسحب اسرائيل، عاجلا وليس آجلا، من مرتفعات الجولان السورية المحتلة، ومن الأراضي التي تغتصبها اليوم

في جنوب لبنان. وهي، إذا ما فعلت ذلك، ستسهم في إزالة مصادر توتر استمرت زمنا طويلا، وفي السلم والأمن والاستقرار في المنطقة عموما.

أخيرا، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد كوبا الكامل للبيان الذي أدلى به هنا الممثل الدائم للسنغال بوصفه رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والبيان الذي أدلى به ممثل مالطة بوصفه مقرر تلك اللجنة التي يتشرف وفد بلدي بعضويتها، وهي لجنة اضطلعت بدور بالغ الأهمية في هذه العملية برمتها، ولديها الآن عمل أهم لتقوم به. ونحن نرى أنها بالإضافة إلى استمرار رصدها عن كثب للامتثال للاتفاقات، ينبغي أن تضطلع بمهمة إيجاد السبل والوسائل التي تسهم في توجيه المساعدة الدولية من شتى المصادر المتنوعة إلى الشعب الفلسطيني. وبعبارة أخرى، لقد حان الوقت الآن لتقوية اللجنة وتعزيز قدرتها على العمل.

وخلاصة القول إنه يجب التأكيد على أن التضامن الذي تقدمه الأمم المتحدة تقليديا إلى القضية الفلسطينية العادلة هو من أهم العوامل التي أدت اليوم إلى تحقيق تقدم صوب عملية السلم التي نأمل في أن تكون عملية لا رجعة فيها . ونحن نرى، مع ذلك، أن التضامن مهم الآن أكثر من أي وقت مضى. فالشعب الفلسطيني يريد من المنظمة أن تضطلع بدور حقيقي وفعال في تلك العملية، ويتعين على الأمم المتحدة أن تفعل ذلك حرصا على مكانتها وفعاليتها. وكوبا على استعداد، بما لديها من وسائل متواضعة، لمواصلة إسهامها في تحقيق ذلك الهدف الحميد.

السيد كريم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي، في البداية، أن يغتنم هذه الفرصة لتقديم تهنئة حارة إلى السفير كيبا بيراني سيسي والأعضاء الآخرين في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ما بذلوه من جهود فائقة من أجل تحضير التقرير (A/49/35) ورفعه إلى الجمعية العامة.

إن اللجنة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥، قد عملت على مدى العقدين الماضيين دون انقطاع من أجل إيجاد وتعزيز الوعي بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني إلى إنشاء وطن خاص به. والرعاية الفائقة التي حظيت بها اللجنة إنما تقف شاهدا على أن القضية الفلسطينية المشروعة قضية تتمتع بتأييد واسع بين أعضاء المجتمع الدولي.

لقد ظلت الأمم المتحدة أهم مركز لدعم الحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني. ولقد وقفت بنغلاديش، حكومة وشعبا، دوما إلى جانب إيجاد حل عادل ودائم وشامل لجميع مشاكل الشرق الأوسط، بما في ذلك المشكلة الفلسطينية، على أساس من الإنصاف والعدل. ونحن نعتقد أن تنفيذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مختلف أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، يمكن أن يهيئ مناخا يفضي إلى إيجاد حل سلمي وشامل للمشكلة الفلسطينية، فضلا عن مشاكل أخرى في الشرق الأوسط.

لقد شهدنا، على مدى الأشهر الـ ١٥ الماضية، سلسلة من جوانب التقدم المبهرة والإيجابية في الشرق الأوسط. فالتوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل، والاتفاق اللاحق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا الذي تم توقيعه يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، كانا الخطوتين الأوليين الضروريتين للإيذان بقرب مجيء عهد من التعايش السلمي في المنطقة. وجاءت عودة الرئيس ياسر عرفات إلى غزة وأريحا، وتوليه قيادة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني فكانت بداية للمسيرة نحو تحقيق الحلم العزيز بقيام الدولة المستقلة. ثم جاء التوقيع في أريز في آب/أغسطس ١٩٩٤ على اتفاق النقل التمهيدي لبعض السلطات والمسؤوليات فكان خطوة هامة أخرى نحو تنفيذ إعلان المبادئ. ولقد رحبت بنغلاديش بالتوقيع على إعلان المبادئ والاتفاقات الأخرى اللاحقة التي تم التوصل إليها بين القيادتين الفلسطينية والاسرائيلية.

ومع ذلك، يشعر وفد بلدي بقلق كبير إزاء استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأراض فلسطينية وعربية. ومسألة تفكيك المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية في الأراضي المحتلة، ومركز القدس مسألتان لم تعالجا بعد. ولقد وقع في الأشهر الأخيرة عدد متزايد من حوادث العنف التي ارتكبها المستوطنون الاسرائيليون ضد الفلسطينيين، كان أسوأها وأشنعها الهجوم على المصلين الأبرياء في المسجد الإبراهيمي في شباط/فبراير من هذا العام. ولقد ولدت هذه الاعتداءات مزيدا من العنف مما يشكل تهديدا لعملية السلم برمتها. لذلك، هناك حاجة ملحة إلى إدراك أن استمرار العنف قد يفسد مناخ التفاهم الذي اتصف به التحول إلى التعايش السلمي. كما أن استمرار احتجاز آلاف السجناء الفلسطينيين هو عائق آخر أمام عملية السلم. وفي هذه الظروف، نعتقد اعتقادا راسخا أن التبكير بتنفيذ أحكام الاتفاقات يمكن أن يسهم في التخفيف من حدة التوتر في منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني وفي الأراضي المحتلة الأخرى.

ومن المسلّم به عالميا أن التحرك لإقامة هيكل سياسي دائم في فلسطين يجب أن يكون مقترنا بتدابير اقتصادية واجتماعية وغيرها من التدابير لاعطاء الكيان الفلسطيني القدرة على البقاء. لقد كان للاحتلال الاسرائيلي الطويل أثر سيء بالغ على المناطق المحتلة من حيث التردي الاقتصادي وتدمير البيئة الأساسية. ومما يبعث على الارتياح ملاحظة أن المجتمع الدولي قد أبدى استعداده للتغلب على الصعوبات التي تواجه الشعب الفلسطيني والسلطات الفلسطينية. إن تعيين الأمين العام للسيد طري رود لارسن ممثل النرويج، منسقا خاصا لتقديم التوجيه الشامل وتسهيل التنسيق الفعال للمساعدة الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني للوفاء باحتياجاته الفورية والطويلة الأجل، كان خطوة في الاتجاه السليم. ولدينا إحساس بالتفاؤل بأن القمة الاقليمية التي عقدت مؤخرا في الدار البيضاء ستولد أيضا قوة دفع كافية لتنسيق تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية وكذلك لأنحاء أخرى من الشرق الأوسط.

ويعتقد وفد بلادي أن تقدم عملية السلم في مناطق أخرى من الشرق الأوسط قد يولد مزيد من الحوافز الايجابية لحل المشكلة الفلسطينية. لذلك، رحبنا بإعلان واشنطن التاريخي الذي تم الاتفاق عليه بين الأردن وفلسطين، وماتلى ذلك من توقيع لمعاهدة السلم بينهما في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. ونحن متفائلون بنجاح قريب للجهود الجارية للتفاوض على تفاهم بين سوريا واسرائيل، وبين لبنان واسرائيل.

ولا يزال وفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا بضرورة بقاء قضية فلسطين قيد نظر الأمم المتحدة، وضرورة اضطلاعها بدور رئيسي في عملية السلام، ونحن نرحب، بل ونقدر عميق التقدير إعادة تأكيد الأمين العام لاعتزامه أن تظل الأمم المتحدة مشاركة في النهوض بعملية السلام بتقديم الدعم من برامج للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من أنواع المساعدة للسلطات الفلسطينية وللشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأراضي المحتلة.

ونود أن نختتم كلمتنا بإعادة تأكيد التزام بنغلاديش التام، حكومة وشعبا، تجاه حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، وتأييدها القاطع لتلك الحقوق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د - ٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة الآن لمراقب منظمة المؤتمر الاسلامي.

السيد إنساي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكركم يا سيدي على إتاحة هذه الفرصة لي لأخاطب الجمعية العامة بشأن قضية ذات أهمية بالغة لمنظمة المؤتمر الاسلامي. وفي أثناء خطابي الأخير لهذه الجمعية قبل أسبوعين مضيا، اغتنمت الفرصة وأعربت لسعادتكم عن أحر تهانينا لانتخابكم الذي هو، حقا، إشادة بصفاتكم الشخصية المعروفة جيدا وخبرتكم الواسعة، وكذلك ببلدكم كوت ديفوار. واسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى الاعراب عن تأكيد منظمة المؤتمر

الاسلامي لكم بأن باستطاعتكم الاعتماد على تعاوننا الكامل في الوفاء بمسؤولياتكم.

ولقد ظلت قضية فلسطين من القضايا التي استحوذت على اهتمام الأمم المتحدة على مدى قرابة نصف قرن. ومعروض على هذه الجمعية اليوم التقرير الأخير للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الذي يذكر مرة أخرى بعبارات لا لبس فيها بمحنة الفلسطينيين المستمرة وكذلك بالتطورات الجديدة والمشجعة للغاية في بناء السلم في الشرق الأوسط. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديرنا للجنة المذكورة لخدماتها المتفانية تحت القيادة القديرة والدينامية للسفير سيسي ممثل السنغال.

ونود بالمثل أن نثني على الأمين العام لجهوده الدؤوبة لإيجاد حل سلمي لقضية فلسطين تحت رعاية الأمم المتحدة. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا العميق لكل الأطراف المشاركة في عملية السلام منذ انعقاد مؤتمر مدريد وقبله.

ومنذ الشروع في عملية السلم في الشرق الأوسط منذ ثلاث سنوات، أكدت منظمة المؤتمر الاسلامي وأمينها العام الدكتور الغابد تأييدهما لهذه العملية، التي ترمي الى تحقيق حل عادل وشامل لقضية فلسطين وللصراع في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وصيغة الأرض مقابل السلام، فضلا عن استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ولا تزال قضية فلسطين والقدس الشريف في مقدمة اهتمامات منظمة المؤتمر الاسلامي ودوله الأعضاء الواحدة والخمسين. لقد شاهدنا في العام الماضي تطورا إيجابيا بالغ الأهمية في عملية السلام هو التوقيع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بواشنطن على إعلان المبادئ الخاص باجراءات الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

كما نلاحظ هذا العام أيضا، في خضم القضايا الشائكة المتبقية، تطورات إيجابية جديدة في الشرق الأوسط في أعقاب تنفيذ اتفاق القاهرة المؤرخ في ٤ أيار/مايو الخاص بالحكم الذاتي المؤقت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وانسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة أريحا، واضطلاع السلطة الوطنية الفلسطينية بمسؤولياتها. وقد بدأ الشعب الفلسطيني عملية تطوير وإعادة بناء اقتصاده الوطني ومؤسساته، وكذلك تدعيم سلطته الوطنية على أرضه في أعقاب بروتوكول ٢٩ نيسان/ابريل الاقتصادي الاسرائيلي - الفلسطيني. وهذه التطورات الايجابية تشكل خطوة هامة صوب نقل جميع السلطات في الأراضي الفلسطينية المحتلة الى السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأود هنا، أن أحيي القيادة الحكيمة للشعب الفلسطيني، والقرار الشجاع الذي اتخذه الرئيس ياسر عرفات والذي نعتبره خطوة كبيرة على الطريق لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ولضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

إن منظمة المؤتمر الاسلامي، إذ ترحب بهذه التطورات الايجابية، التي تعتبرها خطوات جادة صوب تحقيق سلم شامل وعادل في الشرق الأوسط يمكن الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه غير القابلة للتصرف ويتيح عودة الأراضي المحتلة الى أصحابها الشرعيين، وإذ تعرب عن تأييدها لعملية السلام في الشرق الأوسط الرامية الى إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، فإنها تؤكد التزامها بقضية القدس الشريف، أول قبلة للإسلام، بكل ما تمثله مدينة القدس في نظر الأمة الاسلامية من قيم دينية وتاريخية وأيديولوجية، وضرورة استعادة تلك المدينة للسيادة الفلسطينية. كما أنها تؤكد أن السلم العادل والشامل لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب اسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وباستعادة حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والسياسية المشروعة غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في

العودة، وفي تقرير المصير، وفي إقامة دولته الفلسطينية المستقلة التي تكون مدينة القدس الشريف عاصمة لها.

إن منظمة المؤتمر الاسلامي تؤكد من جديد التزامها بمسألة القدس الشريف الذي تعتبره قضيتها الأولى لكونه جزءا من الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عام ١٩٦٧، وبضرورة إعادة مدينة القدس الى السيادة الفلسطينية بصفتها عاصمة لدولة فلسطين وباعتبار ذلك ضمانا للسلم والأمن في المنطقة.

علاوة على هذا، تود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي في هذه المرحلة أن ترى انعكاسا للتطورات الايجابية على الجانب السياسي يتجلى في الحالة في الأراضي المحتلة، وذلك بإنهاء عملية الاستيطان وأعمال القمع والممارسات والاجراءات غير الانسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في هذه الأراضي. وتود أيضا أن تشهد وضع حد للانتهاكات المتواصلة للأماكن المقدسة الاسلامية، والتي كان آخر مثال عليها مجزرة الحرم الابراهيمي المقدس في مدينة الخليل. وهذه الخطوات ضرورية لإعادة بناء الثقة.

ونود أن نسجل هنا دعمنا للاتفاقات الأخرى التي تم التوصل اليها في إطار عملية السلام ــ ولا سيما معاهدة السلم التي وقعت مؤخرا بين المملكة الأردنية الهاشمية واسرائيل. والآن وقد حل عهد السلام في الشرق الأوسط، يبقى على المجتمع الدولي أن يؤكد تضامنه مع الشعب الفلسطيني، ويزوده بكل أنواع الدعم السياسي والاقتصادي، في كفاحه من أجل استعادة حقوقه السياسية الثابتة، وإرساء السلم العادل والشامل الذي طال انتظاره في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، رحب الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي الذي عقد في نيويورك في ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، بكل هذه التطورات الايجابية في عملية السلام في الشرق الأوسط، وأكد من جديد على ضرورة إحراز تقدم على المسارين اللبناني والسوري بغية التوصل الى تسوية عادلة وشاملة ونهائية على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام - تسوية تضمن الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

كما كرر الاجتماع تأكيده على ضرورة التقيد بكل قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والحاجة الى وضع حد للاحتلال الاسرائيلي والمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ - بما في ذلك القدس الشريف ومرتفعات الجولان السورية المحتلة، وكذلك الأراضي اللبنانية المحتلة.

وأكد الاجتماع مجددا أهمية دور الأمم المتحدة في عملية السلام، وأعرب عن تقديره للأعمال التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ودعا هذه الوكالات الى تكثيف مساعدتها للشعب الفلسطيني لتمكينه من إعادة بناء اقتصاده ومؤسساته، كما أعاد التأكيد على أن القدس الشريف، بما له من أهمية وطنية ودينية، ما زال يمثل قضية جوهرية لكل الدول الاسلامية - قضية لا يمكن تجاهلها ولا نسيانها - وأن إعادة القدس الشريف الى السيادة الفلسطينية والاسلامية أمر لا بد منه.

ونتطلع قدما الى تنفيذ الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل دون أي تأخير أوعائق أيا كان، حسب الخطة الموضوعة. وأشير بصفة خاصة الى انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية وإجراء انتخابات حرة في أبكر موعد ممكن.

كما نرى من الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة وأجهزتها - وبخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بدور رئيسي في عملية السلام. ونعتقد أيضا أن الأمم المتحدة عليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في جميع الميادين، لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة، وتوفير الدعم لعملية السلام وللاتفاق المبرم

بين الأطراف المعنية، كوسيلة لضمان هذه الترتيبات وكفالة تنفيذها.

وفي هذا الصدد، تدعو منظمة المؤتمر الاسلامي المجتمع الدولي الى زيادة دعمه لأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتمكينها من تنفيذ ولايتها بفعالية. ونود في الوقت ذاته أن نحث جميع الدول الأعضاء على الامتثال الكامل لجميع القرارات المتخذة في مجلس الأمن، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة حقوق الانسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، فيما يتعلق بقضية فلسطين والحالة في الأراضي المحتلة.

لقد عانى الشعب الفلسطيني سنوات طويلة من الاحتلال، والقمع، والحرمان من فرصة ممارسة حقوقه الوطنية. والآن وقد بزغ شعاع فجر جديد في الشرق الأوسط، وحان الوقت لجني ثمار الكفاح الفلسطيني، مطلوب من المجتمع الدولي - وخاصة بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي نحتفل به اليوم - أن يؤكد هذا التضامن، وأن يقدم لهذا الشعب كل أشكال الدعم الى أن يتمكن من العيش في حرية وكرامة على أرض آبائه وأجداده، واستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف، وإقامة دولته المستقلة.

إن إرساء سلم عادل وشامل في الشرق الأوسط يقتضي توحيد جهود المجتمع الدولي وحشد طاقاته لضمان السلام والأمن في المنطقة، ومن شأن هذه الخطوات أن تكون دعما رئيسيا للسلم والأمن الدوليين، وهذا لن يتأتى إلا بتعزيز السلطة الفلسطينية على كل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، وتقديم جميع أنواع الدعم الى الشعب الفلسطيني.

ويتحتم علينا في هذه المرحلة الحاسمة أن نواصل تقديم المساعدة بجميع أشكالها الى منظمة التحرير الفلسطينية لتمكينها من مواجهة المرحلة المقبلة، وإقامة سلطتها ومؤسساتها الوطنية. وهذا يتطلب من المجتمع الدولي أن يدعم الشعب الفلسطيني في المجالين الاقتصادي والمادي، وفي جميع الميادين الأخرى، الى أن يكمل عملية تعمير اقتصاده الوطني وإعادة بناء هياكله الأساسية.

ختاما، باسم منظمة المؤتمر الاسلامي، أود في هذه المناسبة أن أحيي الشعب الفلسطيني المجيد، مؤكدا له تضامن الأمة الاسلامية معه في كفاحه العادل والمشروع تحت قيادة ممثله الشرعي والوحيد - منظمة التحرير الفلسطينية - الى أن يتمكن من استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني، دولته التي تكون مدينة القدس الشريف عاصمة لها.

منذ ثلاث سنوات، في مثل هذه المناسبة، قلت من فوق هذه المنصة إن منظمة المؤتمر الاسلامي تتوق الى اليوم الذي ترى فيه علم فلسطين يرفرف فوق أرض فلسطين، والذي تراه يرفرف فيه هنا أيضا شامخا وسط أعلام سائر أعضاء الأمم المتحدة؛ والذي ترى فيه اسرائيل أيضا بعد أن يجيء ذلك اليوم وقد أصبحت قادرة على تذوق حلاوة الاعتراف بها، والتمتع بنعم السلام. إن ذلك اليوم، في اعتقادي، لم يعد بعيدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا الى آخر متكلم في المناقشة المتعلقة بهذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر في مشروع قرار سيقدم في إطار البند ٤٠ من جدول الأعمال، في وقت لاحق سيعلن عنه في يومية الأمم المتحدة.

البند ٣٨ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط: تقريرا الأمين العام (A/49/556 و A/49/636)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة البند ٣٨

بعد نصف ساعة. وما لم أسمع اعتراضا سيتقرر ذلك.

تقرر ذلك.

السيد سيسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد انقضى الآن ما يزيد بقليل على العام منذ أوصلت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، منطقة الشرق الأوسط الى منعطف حاسم من تاريخها: ففي ذلك اليوم، وبعد أن اعترفت كل منهما بالأخرى بصورة متبادلة، وقعتا على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، بما في ذلك مرفقاته ومذكرة الاتفاق الملحقة به.

إن التقدم الكبير المحرز طوال هذا العام في تنفيذ أحكام هذا الاتفاق الأساسي، ولا سيما الأحكام المتصلة بالفترة الانتقالية قد أسهمت، بالرغم من العقبات والعثرات التي لا تحصى، في إعطاء شكل فعلي تدريجيا للعملية التي بدأها بشجاعة الزعماء الفلسطينيون والاسرائيليون.

وفي هذا السياق بالذات ندرج التوقيع في القاهرة، في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، على الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا، وكذلك التوقيع على اتفاق النقل التمهيدي لبعض السلطات والمسؤوليات، الذي أبرم في إيريز في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤.

إن نتائج هذين الاتفاقين تمثل تقدما ملحوظا، يسجل بداية الحكم الذاتي الفلسطيني في المناطق المعينة من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهي تجسد كذلك إرادة الأطراف المعنية في التقدم بثبات صوب التسوية السلمية والتفاوضية للقضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وفي هذا الصدد، فإن الحوادث العديدة التي اتسم بها لسوء الحظ مجرى الأحداث في الشهور الأخيرة، إنما تدلل اذا كانت ثمة حاجة الى تدليل، على أهمية إظهارنا في هذه الفترة الانتقالية المعقدة والحساسة لدعمنا الثابت لزعماء المنطقة الذين اختاروا طريق السلام الوعر. ويجب علينا، بصفة خاصة، أن نترجم ذلك الدعم الى أعمال محددة تعيد الأمل بغد أفضل للغالبية الساحقة من سكان المنطقة الذين يتوقون الى إقرار السلم.

وفيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بصفة خاصة، الذين نجد أن التزامهم وتأييدهم واشتراكهم ضروري لنجاح عملية السلم، فإن دعم المجتمع الدولي لتمكينهم من تلبية احتياجاتهم الإنسانية المتعددة وتشجيع التنمية أصبح أشد إلحاحا من أي وقت مضى لأنه يحدد، إلى درجة كبيرة قدرة هؤلاء السكان على مقاومة إغراء التطرف.

وفي هذه المرحلة الحساسة من بناء السلم، يكمن الخطر الأكبر الذي يتعرض له السلم في استمرار تدهور الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي ويلات الفقر والبطالة وانهيار الهياكل الأساسية، تلك الويلات التي تغذي اليأس والعنف.

ولهذا السبب نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تشترك اشتراكا عميقا في عملية السلم، وفي إنشاء ودعم السلطة الفلسطينية الفتية. وفي هذا الصدد، نرحب بقيام الأمين العام بتعيين منسق خاص وبعقده اجتماعا مشتركا بين المنظمات ضم ممثلي ١٧ مؤسسة وبرنامجا تابعا للأمم المتحدة بغية اعتماد نهج متكامل ومتماسك لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

ونظرا لجسامة المهام في كل المناطق وضرورة تحقيق التنفيذ الكامل السريع لإعلان واشنطن، فإن جهود الأمم المتحدة ينبغي أن يدعمها ويصاحبها الإطلاق الفوري للموارد التي وعدت بها البلدان المانحة في واشنطن في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ من أجل تمويل مختلف المشاريع في الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٨.

وخلال هذه الفترة الانتقالية الصعبة والحساسة من المهم أيضا - حسبما أكد فخامة السيد عبده ضيوف، رئيس جمهورية السنغال، في رسالته بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير

القابلة للتصرف، بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني - من المهم أن نؤكد من جديد على مسؤولية الأمم المتحدة في أن تظل في الصورة بشكل دائم حتى تتم تسوية جميع جوانب قضية فلسطين على أساس المبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة في قراراتها ذات الصلة. وهي تتضمن: انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، ومن سائر الأراضي العربية المحتلة؛ واحترام حقوق جميع دول المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية غير القابلة للتصرف وممارسته لها، وخاصة حقه في تقرير المصير.

إن التأكيد على "قضية فلسطين" هو نتيجة الاقتناع الذي يتشاطره الجميع بأن هذه القضية هي صميم النزاع العربي - الاسرائيلي، وأنه لا يمكن إرساء أساس للسلم الحقيقي في الشرق الأوسط إلا عن طريق التسوية الشاملة والعادلة والدائمة لتلك القضية.

ومن هذا المنطلق فإن المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية قد بدأت أهميتها الحيوية تتجلى فعلا، وذلك ببثها تحركا ديناميا في المنطقة أدى إلى التوقيع في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ على معاهدة سلام بين دولة اسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية.

ونأمل أن تحقق كل من المفاوضات الاسرائيلية - اللبنانية، والمفاوضات الاسرائيلية - السورية، بسرعة نتائج توطد أساس السلم في الشرق الأوسط. إن الطريق أمامنا طويل وحافل بالشراك بيد أن قيام السلم العادل والدائم لم يعد أملا خائبا. ونحن ندين بالفضل في هذا إلى شجاعة وحكمة قادة المنطقة، وان فوزهم بجائزة نوبل للسلام إنما هو اعتراف بجهودهم المشتركة.

ويتعين علينا أن نساعدهم على بث الحياة في ذلك السلم الذي طالما تقنا إليه لصالح جميع شعوب المنطقة ولتحقيق الهدف الأسمى، هدف السلم النهائي.

السيد العربي (مصر): تشهد منطقة الشرق الأوسط حاليا بوادر بزوغ عهد جديد في التاريخ المعاصر لتلك المنطقة الحافل بالصراع والحروب في الماضي. فقد أثمرت عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد منذ ثلاث سنوات، وأسفرت عن التوصل الى اعتراف متبادل وإعلان مبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، تلته اتفاقات وخطوات متعددة من الجانبين لتنفيذ إعلان المبادئ. كما تم التوقيع على معاهدة سلام بين الأردن واسرائيل في الشهر الماضي.

بالرغم من ذلك فإن هذه التطورات الإيجابية لم تؤد حتى الآن الى إقامة السلام الشامل العادل في المنطقة؛ إلا أن أي متابع لتاريخ النزاع العربي الإسرائيلي لابد وأن يدرك حجم الإنجاز التاريخي الذي تم تحقيقه خلال السنوات القليلة الماضية.

إن الإنجاز الأكبر، ولا شك، هو اتفاق جميع الأطراف على أن هدف المفاوضات هو التنفيذ الكامل للمراجع التي تستند اليها عملية السلام وهي: قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بمضمونهما الحقيقي المتمثل في معادلة إقامة سلام شامل بين اسرائيل والدول العربية مقابل انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة.

لقد بدأت مفاوضات نجم عنها حتى الآن بدء انسحاب اسرائيل من بعض الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخلال العام الماضي تم إحراز تقدم بين أطراف المفاوضات، مع تفاوت درجات ذلك التقدم بين المسارات المختلفة. وعلى الرغم من الصعاب التي تواجهها عملية التفاوض ورغم سعي المتطرفين لإجهاضها فإنها مستمرة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينيلولي (فيجي).

إلا أننا لا نتصور أن استمرار تقدم عملية السلام سوف يتم بصورة آلية أو أنه أمر محتوم. بل أننا نعتقد أن جميع الأطراف المعنية مطالبة بإعطاء

مزيد من الدفع للمفاوضات، نظرا لأن التأييد الواسع الذي حظيت به عملية السلام حتى الآن قد ارتبط في الأذهان بتوقعات متزايدة حول استعادة الأرض بالكامل واستعادة الحقوق بالكامل، ووقف سفك دماء الأبرياء وبدء تعاون إقليمي للحد من التسلح ولتنمية اقتصاديات دول المنطقة، بهدف الارتقاء بمستوى معيشة شعوبها ورفع المعاناة عن أولئك الذي أنهكتهم وطأة الاحتلال. ولاشك أن كل يوم يمر دون أن نحرز تقدما ملموسا يقربنا من تحقيق تلك التوقعات يؤدي الى زيادة رصيد التطرف والعنف.

إننا نؤمن أن تحقيق سلام شامل يتطلب إحراز تقدم حقيقي على مساري المفاوضات السوري واللبناني يضمن أن تسترد سوريا سيادتها الكاملة على كل أراضيها المحتلة في الجولان كما يضمن التنفيذ الكامل والأمين لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الخاص بلبنان. إن التوجه نحو السلام كل لا يتجزأ، فإذا ما صحت رغبة الأطراف وخلصت النوايا فإن كافة شعوب المنطقة سوف تبدي تأييدها الكامل لبذل أية تضحيات يتطلبها الوصول الى السلام الشامل.

لقد خاضت مصر تجربة السلام في ظل ظروف صعبة وقدمت تضحيات عديدة لم تحل بينها وبين مواصلة التمسك بهذا الاختيار. واليوم تقف أحكام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل، تلك المعاهدة التي تعكس مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بواسطة الحرب، والتي تعتبر التفسير السليم لمعادلة السلام الكامل مقابل استرداد الأرض بالكامل، كصرح شامخ ونموذج يحتذى. ونشعر في مصر بالاعتزاز بهذه التجربة الرائدة التي لو لم تنجح لما كان ممكنا لعملية السلام الراهنة أن تبدأ أو أن يكتب لها النجاح.

إن مصر تواصل جهودها من أجل دعم مفاوضات السلام، وهي الآن تستضيف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية لتنفيذ إعلان المبادئ، وفي نفس الوقت تحث اسرائيل، وتحث باقي الأطراف على ضرورة تحقيق تقدم مماثل على المسارات جميعها. كما تشارك مصر بنشاط في المفاوضات متعددة الأطراف للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، والتي يمكن أن تمثل حافزا قويا لكل الأطراف لإحراز تقدم في المفاوضات الثنائية يسهل تنمية التعاون المطلوب في المنطقة. إن المفاوضات متعددة الأطراف لها أهمية بالغة لأنها تشكل طبيعة العلاقات المستقبلية في المنطقة. وتأمل مصر أن تسهم هذه المفاوضات في الوصول الى الهدف الذي طالما دعت اليه مصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة وخارجها، ألا وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وقد دعت مصر مرارا الى التخلي عن مفاهيم الهيمنة والتفوق العسكري، الى التخلي عن مفاهيم احتلال الأراضي كأساس لتحقيق الأمن، وأكدت أن السلام الشامل هو الضمان الحقيقي والفعال لأمن كافة الأطراف. إن امتلاك إحدى دول الشرق الأوسط لأسلحة دمار شامل، امتلاك إحدى دول الشرق الأوسط للأسلحة النووية يمثل شبحا يهدد أمن واستقرار المنطقة كلها، ويزيد من احتمالات انتشار تلك الأسلحة الى دول أخرى في المنطقة ذاتها. ولذا فإن مصر تدعو اسرائيل الى الدخول في مفاوضات جادة حول نزع السلاح النووي وقبول إخضاع منشآتها النووية للضمانات الدولية والانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووي.

إن اسرائيل لم توافق حتى الآن على بدء التفاوض حول الحد من التسلح في المجال النووي في مجموعة العمل متعددة الأطراف للحد من التسلح. لذلك فإننا نأمل أن تسارع اسرائيل باتخاذ خطوات عملية ملموسة لبناء الثقة في هذا المجال ولتجديد الثقة في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يواجه العام المقبل اختبارا حقيقيا حول عالميته وحول مصداقيته.

إننا نأمل في مصر أن ننظر قريبا في وثائق الأمم المتحدة التي تعالج النزاع في الشرق الأوسط كمرجع من مراجع دراسة التاريخ. ونرجو أن نرى عندئذ سجلا دقيقا للمبادئ الثابتة التي تحكم تسوية قضايا ذلك النزاع، خاصة تلك القضايا التي لم يبدأ التفاوض حولها والتي نرجو أن يبدأ قريبا، مثل القدس واللاجئين والمستوطنات. وندعو الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تواصل تأييدها للمبادئ

الثابتة التي يجب أن تقوم عليها التسوية الشاملة والعادلة لقضايا النزاع في الشرق الأوسط.

إننا نؤمن في مصر أن مثل هذه التسوية سوف ينجم عنها واقع جديد يدفع منطقة الشرق الأوسط الى عهد يتسم بالاستقرار والرخاء والتعاون المثمر لشعوب جميع الدول في المنطقة.

السيد السويدي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي بأن أتحدث باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أمام الجمعية العامة حول البند ٣٨ من جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط". وأود في هذا الصدد أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام للأمم المتحدة على ما يبذله من جهود في سبيل التوصل الى السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

لقد أجمع المجتمع الدولي على الترحيب بالتقدم الذي تم إحرازه في عملية السلام العربية الاسرائيلية التي أثمرت حتى الآن عن اتفاقيات وليدة تجسدت في "إعلان المبادئ" الذي تم التوقيع عليه بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، واتفاق إعلان "واشنطن" لوقف حالة الحرب بين الأردن واسرائيل، ومن ثم أعقبتها اتفاقيات متبادلة أخرى في هذين المسارين من مسارات المفاوضات الثنائية، حيث شكلت في أهميتها خطوة أولى نحو تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، وذلك على أساس الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولاسيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن بلادي إذ رحبت منذ البداية بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام وإجراء المفاوضات الثنائية - ومن ثم جاءت مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف - فإنها ومن هذا المنبر وفي خطاب معالي وزير الخارجية جددت تأكيدها على أهمية التوصل الى نتائج إيجابية في مساري التفاوض السوري واللبناني مع اسرائيل، اللذين مازالا متعثري الخطى نتيجة لتهرب اسرائيل من التزاماتها المنصوص عليها في المبادئ التي استندت عليها دعوة مدريد لعملية السلام في الشرق الأوسط، والقائمة على فكرة الأرض مقابل السلام، وتحقيق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، والجولان السوري، وأراضي الجنوب اللبناني، امتثالا للقرارات الدولية، ولاسيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

لقد أقر المجتمع الدولي منذ زمن بعيد بأن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط، أي أن القضيتين مترابطتين متشابكتين ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. وفي ضوء هذه المعادلة، ومن أجل دفع آلية التسوية قدما للوصول إلى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي، فإن الواجب يقتضي من المجتمع الدولي بذل المزيد من المساعي لدفع عجلة السلام نحو التحرك لإزالة كل ما يعترض هذا السبيل من صعاب وعراقيل.

ولا شك أن من بين الشروط الأساسية لإنجاح جهود عملية السلام في الشرق الأوسط، العمل على توفير جو من الثقة والإرادة السياسية بين أطراف المفاوضات. وإن هذا لا يمكن تحقيقه في غياب مصداقية إسرائيل إزاء تنفيذها لالتزاماتها التي قبلتها في مؤتمر مدريد للسلام. ولا شك أن ما تم تحقيقه حتى الآن من خطوات أولية في اتجاه السلام ما هو إلا بداية في طريق طويل تكتنفه العقبات السياسية والاقتصادية والأمنية.

إن التقدم الذي أحرزته مفاوضات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكي يتحقق له النجاح الكامل يقتضي بأن تنفذ إسرائيل تعهداتها التي التزمت بها، حيث أن ترسيخ دعائم السلام يستدعي الوصول إلى نتائج ملموسة للقضايا الرئيسية المتعلقة بمسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين، وفي مقدمتها قضية القدس الشريف، والمستوطنات الإسرائيلية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتحقيق السيادة السورية على أراضي الجولان العربي، والسيادة اللبنانية على كافة التراب اللبناني.

وعليه، فإن على إسرائيل أن تظهر حسن نواياها السلمية إزاء حل كافة هذه القضايا العالقة،

وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إننا نأمل في أن تؤدي المباحثات في الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف إلى خلق واقع أفضل لمناخ سياسي جديد تسوده لغة الحوار السلمي لحل المنازعات والصراعات، ويتعزز فيه الاستقرار والسلم والأمن والتنمية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أهمية اضطلاع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي عاصرت القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط بدورها الهام في دفع العملية السلمية الجارية بجميع أبعادها التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى أن يتحقق السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، السلام القائم على العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان حتى يتسنى لدول وشعوب المنطقة العيش بسلام وأمن دائمين يتحقق من خلالهما التقدم والازدهار.

وبناء على ما تقدم، فإننا نأمل أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة مشاريع القرارات المعروضة أمامها تحت هذا البند، وذلك لما تتضمنه من آلية سياسية هامة في اتجاه التسوية العادلة والشاملة.

السيد يعقوبي (إسرائيل): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك تغيرات بعيدة الأثر تعمل على إعادة تشكيل الشرق الأوسط. إن سرعة ومدى هذا التحول أمران لا مثيل لهما في عالم اليوم.

لقد أقامت إسرائيل وجيرانها علاقات من خلال مختلف مسارات عملية السلام: مع الفلسطينيين، ومع الأردن، ومع دول الخليج الفارسي وشمال إفريقيا. فالمفاوضات المتعددة الأطراف تؤتي الآن أكلها بوصفها إطارا للتعاون الإقليمي. وإننا نواصل التطلع إلى تحقيق تقدم مع سوريا ولبنان.

وخلال عام واحد قصير، تحول إعلان المبادئ الذي وقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من جانب إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من مفهوم إلى واقع دينامي. وفي ٤ أيار/مايو ١٩٩٤ وقع الطرفان في القاهرة على الاتفاق الخاص بقطاع غزة ومنطقة أريحا. وبدأ تنفيذ إعلان المبادئ على الأرض. ويوم ١٣ أيار/مايو ١٩٩٤، قامت قوات الدفاع الإسرائيلية بالانسحاب من أريحا. وبعد خمسة أيام من ذلك التاريخ، أي في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٤، أكملت انسحابها من قطاع غزة. وتولت قوة الشرطة الفلسطينية فورا المسؤولية عن أمن الفلسطينيين في هذه المناطق. وبعد ثلاثة شهور، في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤، وقعنا اتفاقا بشأن العملية التمهيدية لنقل بعض السلطات والمسؤوليات. واتفاق التفويض المبكر هذا ينقل من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية سلطات ومسؤوليات في مجالات خمسة إلى السلطة الفلسطينية وهي: التعليم، والرعاية الاجتماعية، والسياحة، والصحة، والجباية المباشرة للضرائب.

وأكملت الأردن وإسرائيل بنجاح العملية التي بدأت في مدريد. وقد سبق أن اتخذت خطوة تجاه تحقيق هذا الهدف في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤، بالتوقيع على إعلان واشنطن. وهذا الاتفاق أنهى حالة الحرب القائمة بين البلدين. وسرعان ما تبعه تحقيق أحد الانجازات الكبرى في عملية السلم ألا وهو توقيع معاهدة السلم على الحدود الإسرائيلية/الأردنية في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

وتم كذلك تحقيق تقدم نحو السلم والتعاون في مجال العلاقات بين إسرائيل والدول العربية الأخرى. ففي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وقعت إسرائيل والمغرب اتفاقا يقضي بفتح مكاتب ارتباط في كل من البلدين. وفي ٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، وافقت إسرائيل وتونس على تبادل ضباط ارتباط. وأكثر من ذلك مهدت دول الخليج الطريق أمام التعاون الاقتصادي الإقليمي برفعها الدرجتين الثانية والثالثة من إجراءات المقاطعة العربية.

كما جاء مؤتمر القمة الاقتصادي الذي انعقد مؤخرا في الدار البيضاء، في المغرب، فجسد رغبة بلدان المنطقة في إقامة تعاون اقتصادي. وكان هناك توافق في الآراء بين المشاركين في المؤتمر على أن

المقاطعة لا تتلاءم مع هذا الهدف. وكما نص إعلان الدار البيضاء:

"استكشف المشاركون أحسن السبل للتعجيل بتطوير الإمكانات الاقتصادية للمنطقة والتغلب، في أقرب وقت، على العراقي بما في ذلك المقاطعات وكل الحواجز التجارية والاستثمارية. واتفق الجميع على الحاجة إلى تطوير المزيد من الاستثمار داخل المنطقة وخارجها. ولاحظوا أن هذا الاستثمار يتطلب حرية تبادل البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر الحدود. وقد سجل المشاركون، في هذا الإطار، بارتياح قرار مجلس التعاون لدول الخليج المتعلق برفع الدرجتين الثانية والثالثة من إجراءات مقاطعة إسرائيل". (A/49/645، الفقرة ٦)

إن المقاطعة سلاح اقتصادي عفا عليه الزمن وضحيته الرئيسية هي الرخاء الإقليمي، ويحدونا الأمل في أن نراه قريبا قد ألغي كليا.

ولقد كفل مؤتمر الدار البيضاء أن يكون لكل من القطاعين العام والخاص صوت في صياغة ترتيبات اقتصادية جديدة للمنطقة. وقد شارك ممثلون عن ٦٠ حكومة وعن السلطة الفلسطينية في مؤتمر القمة هذا. وانضم إليهم أكثر من ١٠٠ ١ من قادة أوساط الأعمال من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المئات من الإسرائيليين والعرب. لقد هدم مؤتمر الدار البيضاء حوائط الشك. وأرسى مكانها أسس تعاون اقتصادي في الشرق الأوسط. لقد قابل العرب والإسرائيليون وغيرهم من البارزين في مجال الأعمال بعضهم بعضا، وجها لوجه. وتبادلوا أفكارا وناقشوا اقتراحات.

وهذه التطورات كلها تمثل نقطة تحول مثيرة بالنسبة للشرق الأوسط، وللعلاقات بين إسرائيل وجيرانها، ولخلق مستقبل أفضل تستطيع جميع شعوب المنطقة أن تنعم به.

إننا نشهد خطوات هامة نحو السلام. ولكننا نشهد، في الوقت نفسه، اتجاها معارضا ينحو إلى التطرف والعنف. إنه يعرض المنطقة بأسرها للخطر. واليوم شهدنا عملا آخر من أعمال الإرهاب ضد مواطنين إسرائيليين أبرياء. إن إرهابيا ينتمي إلى حماس كان مسلحا بفأس قتل بوحشية إمرأة شابة في شمال إسرائيل قبل عدة ساعات. وقد توفيت "ليات غابي" متأثرة بجراحها في طريقها إلى المستشفى. وكانت تبلغ من العمر ١٩ عاما.

وتهدد المنظمات المتعصبة المتطرفة استقرار الحكومات والدول، وترهب الأبرياء دون تمييز. فمنظمات حماس، والجهاد الإسلامي وحزب الله ترفع راية "الجهاد"، أي الحرب المقدسة، ضد من تسميهم الكفار. وهي - جنبا إلى جنب مع منظمات مشابهة - تنشط في كل ركن من أركان الشرق الأوسط وخارجه: في الجزائر، والسودان، ومصر، والمغرب، وتونس، والأردن، وسوريا، ولبنان، وفي المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية، وفي إسرائيل، بل حتى في الأرجنتين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. إن هدفها الرئيسي هو إقامة امبراطورية دينية متطرفة تمتد على حد تعبيرهم "من المحيط الأطلسي إلى الصين".

وهي، ريثما يتحقق ذلك، تركز جهودها على القضاء على السلم. وتستمد لهذا الغرض دعما ماليا من مؤيدين في الولايات المتحدة وأوروبا وأماكن أخرى، ولكنها تعتمد أساسا على إيران. ورغم أن هذه الحقيقة معروفة تماما، فإن بلدانا عديدة لا تزال تحتفظ بروابط موسعة مع النظام الإيراني، بما في ذلك بيعه أسلحة ومعدات عسكرية أخرى وإعطاؤه مساعدة تكنولوجية واقتصادية ومالية.

فهل تتجه المنطقة نحو السلم والتعاون، كما يرغب صانعو السلام؟ أم أنها ستجر إلى الوراء في ظلمات الصراع وسفك الدماء، كما يعدنا بذلك الأصوليون المتطرفون؟ إن الاتفاقات السياسية هي الخطوات الأولى نحو ضمان السلم. وعندئذ، يجب أن تتمكن جميع شعوب المنطقة من التمتع بالإمكانات الاجتماعية والاقتصادية العظيمة التي يوفرها.

إن تهيئة مناخ سلمي ستمكن جميع البلدان في الشرق الأوسط من تحويل طاقاتها البشرية ومواردها الاقتصادية بعيدا عن الصراع، ونحو

التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن مجموع الانفاق على الدفاع في منطقتنا يقدر بحوالي ٧٠ بليونا من الدولارات سنويا. ومن هذا، يقدر أن ٣٠ بليونا يمكن توفيرها كل عام - إذا ما تحقق السلام. إن هذه الأموال يمكن عندئذ أن تستثمر في التعليم، والصحة، والتقدم الإنساني، والعلوم، والتكنولوجيا وغايات أخرى - إذا ما تحقق السلام. إن النتيجة ستكون مستوى أعلى من المعيشة ونوعية أفضل من الحياة لجميع الشعوب.

إنني أعتقد أنه ليس هناك حل سوى التعاون الحقيقي في منطقتنا. إن الشراكات في مجالات الصحة والتكنولوجيا، والمشاريع المشتركة في التنمية الصناعية وتنمية الموارد - هما نوعان لا غير من الإمكانيات التي يمكن للسلم أن يجعلها حقيقة واقعة. وفي نهاية الأمر قد يمهد التعاون الإقليمي الطريق لسوق شرق أوسطية مشتركة.

ولقد أخذ حلم التعاون الإقليمي يتحول في اطراد إلى حقيقة. ونحن، وقد وقعنا معاهدة سلام مع الأردن، نسعى الآن إلى جني ثمار السلم لكلا الشعبين. إننا نعمل مع الأردن لإيجاد الطرق اللازمة لكي نقوم بصورة مشتركة بتنمية الموارد التي نتشاطرها معا. إن الفرص هائلة: استكشاف الموارد المعدنية في البحر الميت. والتنمية الصناعية في وادي عربة، وتكامل البنيات الأساسية في مدينتي العقبة وإيلات الشقيقتين، اللتين تلتقيان عند البحر الأحمر. وكخطوة أولى، بدأنا العمل على ربط شبكات الكهرباء في بعض المناطق، الأمر الذي يوفر الأموال ويزيد الكفاءة.

ولقد اتفقت إسرائيل والأردن أيضا على إنشاء منطقة سياحية حرة في إيلات والعقبة. والمنطقة تصلح للتطوير المشترك للمواقع، حيث يمكن الجمع بين المناخ الصحراوي الجاف والمنشآت الاستجمامية المعتمدة على المياه والعجائب الطبيعية الموجودة في خليج العقبة. إن تنمية المنطقة للسياحة يمكن أن تكون أساسا لتعاون بين إسرائيل والأردن ومصر، وفي نهاية المطاف المملكة العربية السعودية، وبطبيعة الحال السلطة الفلسطينية. إن التغاير المثير بين جبال الصحراء الحمراء والسماء الزرقاء الشاحبة والمياه النيلية اللون يمكن أن يحيل "ريفيرا البحر الأحمر" إلى ملاذ مفضل للراغبين في قضاء الإجازات من جميع أنحاء العالم.

وفي إيلات والعقبة، تستكشف إسرائيل والأردن أيضا إنشاء منطقة تجارة حرة، قائمة على مبدأ التدفق الحر للسلع بين البلدين. وتلك المنطقة الحرة يمكن أن يتسع نطاقها في نهاية الأمر لتشمل إسرائيل، والأردن، والسلطة الفلسطينية وبلدانا مجاورة.

كما يجري أيضا إحراز التقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف. وهذه المحادثات تجمع إسرائيل وبلدانا أخرى عديدة في الشرق الأوسط للتشجيع على التعاون الإقليمي في خمسة مجالات هي: حماية البيئة، وتنمية الموارد المائية، والتعاون الاقتصادي، وتحديد الأسلحة، والأمن الإقليمي، واللاجئين.

إن الطريق أمامنا طويل، لكن وجهتنا واضحة: السلم والمصالحة، التعاون والرفاه. وهذا هو مفتاح مستقبل أفضل لشعوب الشرق الأوسط. وهو ليس مفتاح إنهاء المعاناة وإزهاق الأرواح البشرية فحسب وإنما هو أيضا مفتاح لأمل جديد في قلوب الجميع.

ولقد حان الآن الوقت لحل محنة الجنود الإسرائيليين الأربعة الذين ما زالوا مفقودين في العمليات: "زفي فيلدمان"، و"زكريا بوميل"، و"يهودا كاتزا"، و"رون أراد". ونحن نطالب البلدان والمنظمات التي تحتجزهم بأن تلتزم بالقانون الدولي، وأن تبدي حساسية إنسانية منعا لإطالة أمد معاناة الجنود وأسرهم.

ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية رسمية عن المساعدة على تحقيق هذا التغيير العميق. ويمكنه القيام بهذا بمؤازرته للدول والأطراف التي تتجه نحو المستقبل. وبقطعه الطريق على محاولات الراغبين في تحطيم الفرصة الكبرى التي تتفتح أمامنا. إن هذه فرصة تاريخية وتحد هائل. وعشمنا أن نرقى جميعا إلى مستواها.

السيد عبد المؤمن (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا، بالنيابة عن

وفد بلدي، أن أهنئ جميع الذين كانت شجاعتهم وبصيرتهم مسؤولتين عن التطورات الايجابية في الشرق الأوسط. فلقد شهدت السنوات القليلة الماضية تحولا مرحبا به في العلاقات بين العرب والاسرائيليين. ويمكن أن يعتبر ذلك جزءا من أرباح السلم التي تحققت من انتهاء الحرب الباردة.

ونثني على المسؤولين عن عملية السلم، منذ بدايتها في مؤتمر مدريد للسلام الى الدبلوماسية المطلوبة لتحقيق النجاحات الأخيرة. ولقد شهدنا الآن التوقيع التاريخي على معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل. فهذه نقطة تحول هامة في العلاقة بين البلدين، والدليل المرحب به بالغ الترحيب على استعداد جميع الأطراف للتعاون.

وفي الوقت نفسه، جرت تحركات أفسحت المجال أمام إمكانية التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للمشكلة الفلسطينية. فلقد أفضت عملية السلم حتى الآن الى قيام الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وأريحا. ويحدونا الأمل في أن تتوسع السلطة الفلسطينية لتشمل المزيد من المناطق في الضفة الغربية. ولكن قبل أن يتحقق ذلك، سيواجه الفلسطينيون المهام الصعبة المتمثلة في إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية، وهم سيحتاجون، أكثر من أي وقت مضى، الى المساعدة الدولية التي نرجو أن تكون قادمة. ومع ذلك، نحن على ثقة بأنهم سينجحون في نهاية المطاف في بناء دولة فلسطين المستقلة.

لكن الطريق قد يكون طويلا وصعبا قبل تحقيق تسوية شاملة لجميع مشاكل الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يسرنا أن المرحلة المقبلة الآيلة الى تحقيق هذا السلم الشامل آخذة مجراها. وجيد أن نرى إجراء مفاوضات بين سوريا واسرائيل، ونود أن نرى إجراء محادثات متشابهة بين لبنان واسرائيل. ونؤيد بالكامل الجهود التي تبذلها سوريا من أجل السعي الى تحقيق انسحاب اسرائيلي كامل من مرتفعات الجولان المحتلة. وفيما يتعلق بتسوية مسائل لبنان، تود بروني دار السلام حكومة وشعبا أن ترى إبرام اتفاق يفضي الى انسحاب اسرائيلي كامل في المنطقة الفاصلة التي تحتلها في جنوب لبنان.

إن عملية السلم يجب أن تستمر اذا أريد التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط. ونحن نشجع جميع الأطراف المعنية على اغتنام الفرصة التي يوفرها المناخ الدولي السائد.

السيد بوعلاي (البحرين): إن إقامة السلام في منطقة الشرق الأوسط واستتبابه أمر هام لدول العالم جمعاء وذلك لما له من تأثيرات على المناطق الاقليمية الأخرى حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط إحدى المناطق الحساسة في العالم نظرا لأهميتها وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين. وإرساء السلام والأمن في هذه المنطقة لا بد للمجتمع الدولي من أن يجد تسوية سلمية عادلة ومنصفة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي.

إن البحرين تؤكد من جديد أنه لا يمكن التوصل الى أية تسوية سلمية وعادلة في المنطقة ما دامت تلك التسوية مجزأة وغير متكاملة. وهذا ما أكد عليه صاحب السعادة وزير خارجية دولة البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة في خطابه الذي ألقاه هنا في الجمعية العامة في ٦ تشرين الأول/اكتوبر حين قال:

> "إن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط يجب أن تكون شاملة ومتكاملة لأنه لا يمكن التركيز على السلام والتنمية في جزء منها وترك الأوضاع معلقة وبدون حل في أجزاء أخرى".(الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٢٠، الصفحة ٧)

ولهذا فإنه لا بد من الاهتمام بجميع المسارات لضمان التسوية العادلة والشاملة في المنطقة. وفي هذا الصدد، ندعو اسرائيل لتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) الداعيين الى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

ولإيجاد تسوية سلمية في منطقة الشرق الأوسط، يؤكد وفد بلادي على أن قضية فلسطين هي محور الصراع في المنطقة. لذا فإن من الضروري أن يواكب أية تسوية سلمية نهج متكامل

لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لقد رحبت البحرين بمؤتمر مدريد للسلام، واستضافت الجولة السادسة لفريق العمل متعدد الأطراف المنبثق عنه والمعني بالبيئة وذلك يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام، إيمانا منها بدعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط وللتوصل الى حل عادل وشامل لجميع قضايا المنطقة. كما اعتبرت البحرين توقيع إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بواشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ خطوة أولى على طريق التسوية العادلة والشاملة في منطقة الشرق الأوسط. وأود في هذا الصدد أن أوضح بأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مبدأ جوهري يجب أن يوضع في الاعتبار خلال مباحثات السلام التي ينبغي أن تؤدي في نهاية المطاف الى ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته الوطنية المستقلة.

منذ التوقيع على إعلان المبادئ، والتطورات تتلاحق، متمثلة في توقيع اتفاقية الحكم الذاتي في القاهرة في ٤ أيار/مايو الماضي، ودخول السلطة الفلسطينية الى قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتوقيع الأردن واسرائيل في ٢٥ تموز/يوليه الماضي على إعلان واشنطن، ثم على معاهدة السلام بينهما في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر. ومع ذلك فإننا لا نلاحظ وجود أي تقدم حقيقي في المفاوضات على المسار السوري. وإن أي حل يمكن التوصل اليه على هذا المسار يجب أن يأخذ في الحسبان انسحاب اسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل، وتفكيك المستوطنات استنادا الى قرارات الشرعية الدولية. وفي هذا الصدد يود وفد بلادي الإعراب عن تأييده لموقف الجمهورية العربية السورية المطالب بحق استعادة سيادتها الكاملة على أراضيها التي أحتلت عام ١٩٦٧ في الجولان.

من جهة أخرى لا تزال أجزاء من أراضي لبنان تقع تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي. وإننا إذ نؤكد على تمسكنا باستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه وسلامته الاقليمية داخل الحدود المعترف بها دوليا، لنطالب اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية غير المشروط من الأراضي اللبنانية.

إن موضوع أسلحة الدمار الشامل بمنطقة الشرق الأوسط يستحوذ على اهتمامنا البالغ لما له من خطورة على أمن واستقرار المنطقة. وإن استمرار اسرائيل في برامجها النووية، بعيدا عن الرقابة الدولية، ليس من شأنه خدمة السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. لذا يرى وفد بلادي أن من الضروري أن تنضم اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيث ستخضع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من أجل بناء الثقة المتبادلة التي تعتبر إحدى ركائز عملية السلام من ناحية، ومن أجل مصلحة أجيالنا الحاضرة والمقبلة من ناحية أخرى.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط، اذا ما حققت نتائجها سلاما عادلا وشاملا على جميع المسارات، لا شك ستساهم في إنهاء صراع سياسي طال أمده سنين طويلة قامت خلالها حروب طاحنة ومواجهات مستمرة. لذا فإن الاستقرار في المنطقة كان دائما الهدف المطلوب شريطة أن يكون مبنيا على العدل. والاستقرار لا يكون مطلبا في حد ذاته وإنما جسر لتنمية اقتصادية واجتماعية طالما نشدتها شعوب المنطقة لاستثمار مواردها من أجل التقدم والازدهار.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): تناقش الجمعية العامة اليوم قضية الشرق الأوسط. وتأتي مناقشتنا لبند الشرق الأوسط في توقيت له أهميته في تاريخ تلك المنطقة. فلقد أثمرت عملية السلام التي بدأت في مدريد عن اتفاق متبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وعن إعلان المبادئ لترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، وعن انسحاب اسرائيل من منطقة غزة وأريحا، وما واكب هذا الانسحاب من إقامة سلطة وطنية فلسطينية في تلك المنطقة. كما تم التوقيع على اتفاق بين الأردن واسرائيل.

يعتبر التحرك الجديد في الشرق الأوسط انطلاقة جديدة في الخطوات الرامية الى إيجاد حل شامل وكامل للصراع الذي طال أمده في الشرق

الأوسط. وإن هذا التطور الذي لم يسبق له مثيل، والذي كنا في الماضي نعتبره أمرا مستحيلا، تحقق بفضل الحالة الجديدة للعلاقات الدولية، وهي الحالة التي تقوم الآن نتيجة لانتهاء الحرب الباردة.

إن حكومة خادم الحرمين الشريفين حريصة كل الحرص على أداء دورها في الساحة الدولية، بما يساعد على تهيئة أفضل للظروف التي تقودنا الى ما نصبو اليه جميعا من الأمن والاستقرار والرخاء. إن أسس ودعائم نظامنا العالمي الراهن تستمد شرعيتها وتستلهم قوتها من ذات المبادئ والمثل التي يستند عليها ميثاق الأمم المتحدة ومفاهيم الشرعية الدولية وقراراتها. لذلك فإن عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١ على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يجب أن تستمر على هذين الأساسين وتحقق النقل المبكر للصلاحيات الى الجهات الفلسطينية في باقي الضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية، ويجب أن يتم إحراز تقدم جوهري في المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.

إن قضية الجولان العربي السوري المحتل قضية واضحة تحكمها مبادئ احترام الحدود الدولية. كما أن الحفاظ على الأمن لا يأتي عن طريق حيازة الأراضي بالقوة ولكن بإرساء دعائم السلام والتي لا يمكن توفرها إلا بانسحاب اسرائيلي كامل من الجولان السورية المحتلة.

أما بالنسبة للجنوب اللبناني فذلك يحكمه قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يقضي بشكل واضح وصريح بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وعليه، فإننا نطالب بالتنفيذ الفوري وغير المشروط لأحكام هذا القرار.

تمثل قضية القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين جوهر النزاع العربي - الاسرائيلي. وبالتالي نؤكد أنه لا يمكن قيام سلام دائم في الشرق الأوسط بدون التوصل الى حل عادل لهذه القضية، استنادا الى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يقضي بانسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، والقرار ٢٥٢ (١٩٦٨) المتعلق بالقدس الشريف. ومن ثم فإن على اسرائيل الالتزام بعدم القيام بأي تغييرات ديمغرافية من شأنها تغيير وضع القدس أو معالمها، مما يؤثر على المفاوضات القادمة لوضعها النهائي.

تهتم بلادي بالمفاوضات المتعددة الأطراف والتي هي جزء من عملية السلام التي بدأت في مدريد، وتعتبرها مكملة للمفاوضات الثنائية وليست بديلا عنها، وتأمل أن تسفر المفاوضات المتعلقة بالحد من التسلح عن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وفي ظل سلام شامل وكامل، يمثل حظر انتشار الأسلحة النووية شبحا يهدد مستقبل المنطقة بأكملها. لذلك، فإن من الضروري أن تدخل اسرائيل في مفاوضات جادة حول نزع السلاح النووي وقبول إخضاع منشآتها النووية للضمانات الدولية والانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي.

لقد دعت حكومة خادم الحرمين الشريفين الى التخلي عن مفاهيم الهيمنة والتفوق العسكري أو احتلال الأراضي كأساس لتحقيق الأمن. وأكدت أن السلام الشامل هو الضمان الحقيقي لأمن الأطراف كافة.

إننا نرحب باستعداد الأمم المتحدة للاضطلاع بدور أكبر لتقديم مساعدات وبرامج في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط، إذ ستكون هذه المساهمة ضرورية لبناء السلم في المنطقة بأسرها.

كما نرحب بتعيين السفير تربي رور لارسين من النرويج، منسقا خاصا للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. ونعتبر الخطوات التي تقوم بها الأمم المتحدة إيجابية في إقامة سلام شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط.

إننا مقتنعون بأن عملية السلام ينبغي أن تقترن بتدابير لبناء الثقة بين شعوب المنطقة. ونتطلع الى قيام المجتمع الدولي وعلى الأخص راعيي مؤتمر السلام، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

الروسي، الى اتخاذ كل ما من شأنه ضمان نجاح عملية السلام التي بدأت في مدريد على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، حتى تفتح أفاق جديدة للهدوء والاستقرار والازدهار والتقدم في الشرق الأوسط.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الخريطة السياسية للشرق الأوسط استمرت في التغير بعد توقيع إعلان المبادئ التاريخي المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ومنذ أقل من خمسة أسابيع وقعت اسرائيل والأردن معاهدة سلام أثارت الآمال في إحراز تقدم على المسارين الاسرائيلي - اللبناني والاسرائيلي السوري، في عملية السلام. وهذه تطورات هامة وميمونة بالنظر الى تاريخ العنف والحروب الذي كان سمة النزاع العربي - الاسرائيلي في عصرنا هذا.

وماليزيا، على غرار سائر أعضاء الأمم المتحدة، يسرها تولي السلطة الفلسطينية مهامها في قطاع غزة ومنطقة أريحا تحت رئاسة السيد ياسر عرفات. ونرى أن هذا هو الخطوة الأولى نحو التحقيق الكامل لتسوية عادلة وشاملة تؤدي الى انسحاب اسرائيل من القدس الشريف ومن جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، توفر الإطار والأساس لحل عادل ودائم للصراع العربي - الاسرائيلي.

وتثبت الاتفاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، وبين الأردن واسرائيل، أن السلام في المنطقة لم يعد بعيد المنال. ومع ذلك، فمن السابق لأوانه أن نخلص الى أن عملية السلام عملية لا رجعة فيها. فالسلام ما زال هشا وما زالت تواجهه تحديات وعثرات مختلفة. وهناك الكثير مما يلهي عن عملية السلام والكثير من المنتقدين لها. والسلام يجب أن يغذيه الزعماء والناس في المنطقة، الى جانب دعم ومشاركة المجتمع الدولي النشطين والملموسين . إن السلم وثمار السلم بركات طال انتظارها لشعب الشرق الأوسط عربا ويهودا. وعلى غرار المناطق الأخرى في العالم، فإن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يعني ازدهار التنمية والتعبير التام عن حقوق الشعب وتمكينه، والالتزام بالإنصاف والعدالة الاجتماعية.

وبما أن اسرائيل ما زالت تحتل الأراضي العربية، فإنها تتحمل مسؤولية كبرى. فيتعين عليها ألا ترى على أنها تضاعف من مصاعب الفلسطينيين ومن يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي. وعلى حكومة اسرائيل أن تثبت إخلاصها في تنفيذ اتفاق السلم، وألا تلهيها أو تصرف نظرها التحديات التي يفرضها المتطرفون على عملية السلام. كما يجب معالجة المسائل الصعبة التي لم تحسم بعد، بما في ذلك مسألة بيت المقدس ووجود المستوطنين غير القانوني في الأراضي العربية.

وبينما نرحب بالتقدم المحرز في مسيرة السلام في الشرق الأوسط، ما زال وفد بلادي يساوره القلق حيال أعمال العنف المختلفة التي ترتكب في الأراضي المحتلة والتي تسبب في إصابات عديدة فيما بين المدنيين. وهذا الوضع اذا استمر يمكن أن يعوق عملية السلام. وعليه، فمن الحتمي بذل كل جهد ممكن لتفادي حدوث أعمال العنف في الأراضي المحتلة وفي أنحاء أخرى من المنطقة. وفي هذا الصدد، يسر وفد بلادي أن يلاحظ أن وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أسهم الى حد ما في استقرار المنطقة. ومن المهم أيضا أن تمارس أطراف النزاع كافة ضبط النفس وأن تبدي التزاما صارما بهدف السلام الشامل، حتى لا تتفاقم الحالة ويتأخر تنفيذ اتفاقات السلم.

والسلم الحقيقي والدائم شيء أكثر من مجرد غياب الحرب. ولن يكون للسلم معنى اذا بقى الجوع والموت جوعا بين السكان. ولكي يدوم السلم لا بد من تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان على وجه الاستعجال.

والمبادرات المختلفة التي قدمها الأمين العام لتعزيز المساعدة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني جديرة بالثناء. ونرحب بالتأكيدات التي

قدمها الأمين العام بأنه سيبذل، فضلا عن ذلك قصارى جهده:

"لضمان مساهمة الأمم المتحدة بكل ما في وسعها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ ستكون هذه المساهمة ضرورية لبناء السلم في المنطقة بأسرها". (A/49/636، الفقرة ٨)

كل هذه البرامج والمشروعات، بالقطع، لا يمكن تنفيذها دون موارد مالية كافية. والمؤتمر الخاص بدعم السلام في الشرق الأوسط، والذي عقد في واشنطن في ١ تشرين الأول/اكتوبر من العام الماضي، تعهد بتقديم ما يقرب من ٢,٤ مليون دولار في شكل مساعدة اقتصادية للأراضي المحتلة لفترة الخمس سنوات الانتقالية من ١٩٩٤ الى ١٩٩٩، وعلى الرغم من كل هذه الوعود والتعهدات، فمن دواعي خيبة الأمل حقا أن نلاحظ أن نسبة ضئيلة فقط هي التي قدمت حتى الآن. وهذا الوضع بالتأكيد لا يمكن السكوت عليه لأنه يقوض القرارات الجسورة التي اتخذها الزعماء العرب والاسرائيليون. وأيا كان تفسير هذا التأخير، ففي هذه المرحلة الحاسمة يتعين على البلدان المانحة أن تكون أكثر استجابة للحاجة الملحة الى إيصال المساعدة بسرعة الى الشعب الفلسطيني. وما أبداه زعماء المنطقة من روح قيادية وحنكة سياسية يستحق من المجتمع الدولي كل دعم وتشجيع.

وستواصل ماليزيا تقديم دعمها الى الفلسطينيين في جهودهم لإعادة تعمير أرضهم وبناء مجتمع ديمقراطي. وقد أعربت ماليزيا دوما عن تأييدها لحل شامل لصراع الشرق الأوسط، حل يحقق السلام والاستقرار الدائمين لكل بلدان المنطقة، وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

واتساقا مع دعمنا لعملية السلام، مثل وزير خارجيتنا نائبا عن ماليزيا في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، المعقودة مؤخرا في الدار البيضاء. لقد جاء عقد هذه القمة في حينه ليفتح آفاقا جديدة، وهي بالتالي تستحق منا كل التقدير. وقد نجحت هذه القمة في أن تجمع معا ولأول مرة بين الحكومات وأصحاب الأعمال من اسرائيل والعالم العربي. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد من جديد تأييدنا لمحتوى إعلان الدار البيضاء الذي يؤكد جملة أمور منها دور مجتمع الأعمال في عملية السلام. ونحن نرى أن قطاع الأعمال أيضا له دور رئيسي، إن لم يكن محوريا، في جهود السلام في الشرق الأوسط، وذلك باشتراكه المباشر في التعمير وفي تعزيز التجارة والاستثمار في بلدان تلك المنطقة. ولتمكين الفلسطينيين من بناء اقتصاد سليم بالتعاون مع البلدان المجاورة، من المهم ترك حدود الأراضي الفلسطينية مفتوحة للعمالة والسياحة والتجارة. والقمة الاقتصادية المقبلة التي ستنعقد في الأردن في النصف الأول من العام القادم، ستوفر فرصة أخرى لزيادة تعزيز الشراكة بين مجتمع الأعمال والحكومات، في تعزيز السلم والاستقرار في الشرق الأوسط.

ويحدونا وطيد الأمل في أن يستقر السلم على الدوام في المنطقة. ولا ينبغي النظر بعد الآن الى صراع الشرق الأوسط على أنه تهديد للسلم والأمن الدوليين. وعلى غرار التطورات الايجابية التي ما زلنا نشهدها في أجزاء أخرى من العالم، ينبغي أن يضطلع الشرق الأوسط بدور تاريخي بوصفه حلقة وصل دولية للتجارة والتبادل والحضارة والثقافة، بإسهامه في بناء عالم متحرر من الكراهية والخصومة، بعيدا عن الانقسامات السياسية والثقافية.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في وضع يتسم بالميوعة، كما كان الحال في الشرق الأوسط خلال العام الماضي، يمكن القول بأن الشيء الوحيد الأكيد هو التغير ذاته. والواقع أن الفترة التي انقضت بعد نظرنا الأخير في هذا البند من جدول الأعمال تميزت بحدوث تحول سياسي واستراتيجي رائع في الشرق الأوسط.

وما من شك في أن بؤرة عملية التغيير والانتقال هذه كانت التحول الذي طرأ على العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل. والتوقيع قبل ما لا يزيد على العام بكثير على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير واسرائيل مهد الطريق

لإبرام عدد من الاتفاقات بين الطرفين لتنفيذ الاعلان، كان أبرزها اتفاق القاهرة المتعلق بقطاع غزة ومنطقة أريحا.

وفي تسارع خطى مسيرة صنع السلام منذ التوقيع على ذلك الإعلان شهادة لا تنكر على أهميته التاريخية؛ فلقد تحطمت بالفعل الحواجز العسكرية التي كانت قائمة منذ أمد طويل في وجه السلم. ولكن التغيير لم يكن مقصورا على الإجراء الرسمي المتمثل في إبرام الاتفاق. فلقد عاد الرئيس ياسر عرفات فعلا عودة تاريخية إلى قطاع غزة وأريحا بعد سنوات عديدة من النفي ليتولى زمام السلطة الفلسطينية، التي ستمتد ولايتها تدريجيا، نتيجة للاتفاق المبرم في آب/أغسطس ١٩٩٤، إلى بقية الضفة الغربية في عدد من المجالات الهامة.

ولقد امتد التحول في العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل في السياق العام للشرق الأوسط إلى العلاقات بين الأردن واسرائيل. فعبر الشهور الـ ١٢ الماضية شهدنا بالفعل قفزات هائلة في مسار المفاوضات الأردني - الاسرائيلي توجت بالتوقيع على معاهدة السلام في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ولئن كانت هذه التطورات تبرر الآمال ومشاعر التفاؤل التي واكب التوقيع على إعلان المبادئ التاريخي، فإن اندونيسيا تدرك تماما التحديات الهائلة التي لا تزال ماثلة على الطريق. وفيما يتعلق بمسار المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية، أبرز وفدي، في العديد من المناسبات، الحاجة إلى جهود متضافرة يبذلها فورا المجتمع الدولي لمساعدة السلطة الفلسطينية، وهي تشرع في تعمير الأراضي المحتلة وإعادة تنميتها، لأن التحسينات الملموسة في ظروف معيشة الفلسطينيين أساسية إذا أردنا الحفاظ على زخم السلم. ونحن ندرك أيضا أن حكومة اسرائيل تواصل عددا من السياسات والممارسات التي لا يمكن الدفاع عنها؛ وما لم تلغ هذه السياسات والممارسات فإنها ستعرقل المزيد من التقدم صوب إحلال السلم الشامل. وفي هذا الصدد، تحرص اندونيسيا على التأكد من امتداد الحكم الذاتي الفلسطيني فعلا إلى جميع أرجاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، بوصف ذلك مسألة عاجلة.

ومع تسليمنا بالتطورات الإيجابية في العلاقات بين الأردن واسرائيل، يود وفدي أن يؤكد على أن السلم الشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب أيضا تقدما في مساري التفاوض السوري - الاسرائيلي واللبناني - الاسرائيلي حسب الإطار الذي أقامته قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وفي هذا الصدد، ننوه بالجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها حاليا أطراف ثالثة لكفالة تحقق هذه النتيجة الإيجابية في مسار التفاوض السوري - الاسرائيلي.

ولكننا في الوقت ذاته نشعر بانشغال عميق لأن حكومة اسرائيل، رغم التقدم الملحوظ صوب السلم في الشرق الأوسط، مستمرة في القيام بغارات دورية ضد لبنان، مسببة بذلك معاناة هائلة لشعبه البريء. هذه الأعمال تشكل انتهاكا صارخا لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وهي ضارة بقضية السلم في المنطقة.

إن السبيل إلى السلم الشامل والدائم في الشرق الأوسط قد رسمت معالمه بوضوح قرارات عديدة صادرة من مجلس الأمن والجمعية العامة. وهذه القرارات تطالب، في جملة أمور، بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس، ومن الجولان السوري والأراضي اللبنانية المحتلة؛ وباحترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا، وبالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، وأولها حقه في تقرير المصير، وممارسته لهذه الحقوق. وبهذا تكون الأمم المتحدة قد أدت دورا تاريخيا بالغ القيمة في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، وجسدت إدارة المجتمع الدولي في صدد هذه التسوية. ويرى وفدي من الأساسي بالنسبة للمنظمة أن تحافظ على دورها في عملية السلم بل وأن تزيده. فيجب الإفادة على أكمل وجه من قدرتها الهائلة على الإسهام في عملية السلم في الشرق الأوسط.

ولقد أسهمت الأمم المتحدة بالطبع إسهامات كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. واليوم، إذ يقوى الزخم صوب السلم ويشتد وضوح الحاجة إلى تكملة التقدم على الجبهة السياسية بتقدم مماثل في المجال الاقتصادي، يصبح لدور الأمم المتحدة شأن أكبر من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بحرارة بتوطد وترسخ دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، مما تجلى مؤخرا في دورها البنّاء في تعبئة وتنسيق المساعدة الدولية المالية والتقنية للشعب الفلسطيني. ويأمل وفدي أن تقدم الدول الأعضاء دعمها التام لهذا المسعى النبيل.

ولقد وصلنا إلى فترة حرجة في تاريخ الشرق الأوسط المضطرب. ولكن التوق إلى السلم المُشاهد اليوم في تلك المنطقة يفوق أي شيء شوهد في الماضي. ولذا يصبح من المحتم أن نعمل على كفالة ألا تعود تلك المنطقة إلى أوضاع القتال والصراع والمواجهة وتزعزع الاستقرار، بما لها من عواقب لا يمكن تصورها. فبدلا من ذلك، علينا أن نغتنم الفرصة المتاحة لنا الآن، والتي لم يسبق لها مثيل، والتزامنا الجماعي بإكساب المساعي الجارية صفة التحول التاريخي الذي لا رجعة فيه. إن آمال ومصالح شعوب الشرق الأوسط، بل وشعوب العالم أجمع، تنادي بتحقيق السلم الحقيقي والأمن المشترك والرخاء العام.

السيد مبارك (لبنان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالتأكيد على التزام لبنان الصادق بعملية السلم التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١ على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد جاءت مشاركة لبنان استجابة لمبادرة من راعيي مؤتمر السلام، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق.

وبعد ذلك، تابع لبنان المحادثات الثنائية في واشنطن بغية تحقيق انسحاب اسرائيل التام من جنوب لبنان، امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يؤكد على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ضمن حدوده المعترف بها دوليا. ونود أن نؤكد على أن عملية السلم التي شرع بها في مدريد تطالب بإقامة سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة. ونود أن نؤكد من جديد على موقف لبنان، الذي ما برح ثابتا منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام.

إن لبنان يطالب بامتثال اسرائيل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي لا بد من تنفيذه تنفيذا تاما. وتنفيذ ذلك القرار يعني انسحاب اسرائيل التام إلى الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدور المركزي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وبهذه المناسبة، أود أن أنقل عميق تقديرنا إلى البلدان المساهمة بالقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وأود خاصة أن أؤكد ثانية على الحاجة إلى الحفاظ على عدد القوة وكفاءتها، نظرا للدور الهام الذي ينتظرها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). وأغتنم هذه الفرصة لأتقدم من جديد إلى الضباط والجنود وسائر العاملين في القوة بشكرنا على الطريقة المثيرة للإعجاب التي يؤدون بها واجباتهم منذ عام ١٩٧٨.

وأود أن أؤكد بوضوح على التزام لبنان بمتابعة السعي إلى بلوغ أهداف عملية مدريد للسلام، مهما كانت الصعاب، تحقيقا للغايات المرسومة. وكما أنه لا بد أن تنسحب اسرائيل انسحابا تاما من مرتفعات الجولان السورية، امتثالا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). فلن يحل السلام في المنطقة دون الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان السورية.

إن احتلال اسرائيل لجنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨ ما فتئ يجلب الخراب والعنف على بلدنا. إن عملية الليطاني لعام ١٩٧٨ وغزو لبنان في عام ١٩٨٢ لم يحققا الأمن لإسرائيل. وقد برهن هذا الاحتلال على أن أمن اسرائيل لا يمكن الحفاظ عليه عن طريق الانتهاك الصارخ لسيادة دولة أخرى.

وعلاوة على هذا فإن مفهوم ما يسمى بالمنطقة الأمنية التي أنشأتها إسرائيل فشل في تحقيق الأمن لإسرائيل. والاعتداءات الإسرائيلية

المتوالية التي امتدت حتى شمال لبنان تؤكد الفشل التام لهذا المفهوم. ولهذا السبب ينبغي لإسرائيل أن تنفذ بالكامل قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن لبنان مؤيد قوي لميثاق الأمم المتحدة. ويؤمن بأن مجلس الأمن جهاز دولي هام مسؤول عن السلم والأمن، ويستطيع ضحايا العدوان أن يبسطوا أمامه الانتهاكات التي يتعرض لها القانون الدولي والسلم والأمن. وابتداء من عام ١٩٦٨ انعقد مجلس الأمن مرات عديدة بناء على طلب لبنان. ولكن منذ عام ١٩٩١ أنكر على لبنان حقه في عقد المجلس بحجة أن اجتماع المجلس سيؤثر تأثيرا سلبيا على عملية السلم التي بدأت في مدريد. ونحن نرى أن طلب عقد المجلس ليس امتيازا بل هو حق وواجب معترف به بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة.

وفي آب/أغسطس من هذا العام طلبنا عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لإدانة العدوان الإسرائيلي على قرية بيت الزهراني، وطلبنا رفع الحصار على يحمور. وقد رفض البعض عقد اجتماع للمجلس بزعم أن المناقشة العلنية للمسألة سيكون من شأنها إيجاد شقاق في المجلس وستكون لها أصداء سلبية على عملية السلم. ونحن، على النقيض من ذلك، ونعتقد أن المناقشات في مجلس الأمن والتدابير التي تتلوها من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء، أو على الأقل، احتواء الاعتداءات الإسرائيلية، وبالتالي فإنها عملية السلم.

فما دام العنان مطلقا لهذه الاعتداءات، فإن الاعتداءات ستتكرر. وعدم اتخاذ إجراء لن يؤدي إلا إلى السماح لإسرائيل بالاستمرار في احتلالها واعتداءاتها وحصارها دون أن تخشى من أثر ذلك على الرأي العام الدولي. ونحن نرى أن مجلس الأمن هو السلطة الدولية السياسية والأخلاقية التي لا منازع فيها. ونرى أن من واجبه حماية الدول الأعضاء ضحايا العدوان. فاستمرار العدوان بلا كابح لا يؤدي إلى تهيئة المناخ الملائم الذي نسعى إليه.

إننا نشعر بخيبة الأمل لأنه بعد ما يزيد على ثلاث سنوات من المفاوضات على المسار اللبناني - الإسرائيلي لم تقم إسرائيل حتى الآن بالافراج عن المئات من مواطنينا الذين يرزحون في السجون الإسرائيلية ومعسكرات الاعتقال التي يديرها الإسرائيليون في لبنان - وأقصد معسكر الخيام ومعسكر مرجعيون. إن معتقلي الخيّام ومرجعيون في جنوب لبنان مشهوران بتعذيب السجناء بدنيا ونفسيا. وهؤلاء المعتقلون يُعزلون عن العالم الخارجي ولا يوفر لهم أي إطار قانوني. وقد اتخذت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قرارات عديدة تتعلق بمسألة حقوق الإنسان في الجنوب اللبناني. وهذه القرارات تشهد بأن إسرائيل تنتهك بوضوح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، واتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومطالبات الحكومة اللبنانية وجمعيات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم وفي لبنان، لا تزال إسرائيل ترفض الإفراج عن السجناء منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية. وعلاوة على هذا، ترفض السلطات الإسرائيلية السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية وأعضاء الأسر بزيارة السجناء.

وفي الأسبوع الماضي، أصدرنا نداء للمجتمع الدولي في اللجنة الثالثة عند تناولها مسائل حقوق الإنسان. وطالبنا بأن تمتثل إسرائيل امتثالا كاملا لقرارات حقوق الإنسان ذات الصلة، وأن تفرج عن مئات السجناء اللبنانيين. ونحن اليوم نجدد هذا النداء.

وهنا أجد لزاما علي أن أؤكد تأكيدا واضحا وقاطعا أن مسألة إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم مسألة أساسية وملحة بالنسبة للبنان. ولبنان يرفض رفضا قاطعا أية محاولات لتوطين مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين يعيشون على ترابنا الوطني توطينا دائما في لبنان. إن هذا الموقف الثابت يجسده الدستور اللبناني وفقا لاتفاق الطائف لعام ١٩٨٩. وهو يمثل توافق الآراء الوطني الراسخ بين جميع اللبنانيين. ولبنان يظل ملتزما التزاما كاملا بتحقيق الأماني الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير. وهو يطالب

بالتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ الذي يؤكد تأكيدا واضحا وقاطعا حق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

لقد حان الوقت لإسرائيل لكي تتصرف على هذا الأساس كيما تـُكفل خاتمة عادلة ودائمة وسلمية لعملية السلم في الشرق الأوسط. والقانون الدولي، المجسد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، له الاعتبار الجوهري في التوصل إلى سلم عادل ودائم وشامل.

إننا ننشد السلم والرخاء. لقد عانى لبنان لفترة طويلة جدا من حرب دامت ١٦ سنة وانتهت قبل ٤ سنوات فقط. ونحن نأمل في إعادة بناء بلدنا وتوفير مستقبل أفضل لأطفالنا. ولهذا فإن موقفنا يتفق ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد باتو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أثناء المناقشة العامة التي دارت بشأن الحالة في الشرق الأوسط في العام الماضي وجهت تحية من على هذا المنبر إلى الرئيس عرفات ورئيس الوزراء رابين على ما أبدياه من حنكة سياسية في التغلب على العقبات. لذلك لم نندهش عندما فاز هذان القائدان، ووزير الخارجية بيريز، بجائزة نوبل للسلام تقديرا لشجاعتهم والتزامهم وتفانيهم في الجنوح إلى السلم. وفي الشهر الماضي، بمناسبة توقيع معاهدة السلم الأردنية الإسرائيلية، امتدحنا رجلا سياسيا شجاعا آخر هو صاحب الجلالة الملك حسين عاهل الأردن. ونأمل في أن يـُتخذ صانعو هذه الأحداث التاريخية قدوة يحتذي بها في المفاوضات، قادة البلدان الأخرى في عملية السلم وأن يكون لهم فضل المساعدة في تحقيق السلم الدائم والشامل، وإيجاد الاستقرار في المنطقة.

ونأمل أيضا أن يؤدي قرار إقامة علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والأردن إلى دعم وتوطيد أسس السلم وإيجاد جوانب من التعاون لصالح البلدين، ومن ثم يوسع آفاق السلم العادل والدائم والشامل في ذلك الجزء من العالم.

لقد أوضحنا في العديد من المناسبات موقفنا فيما يتصل بمسألة الشرق الأوسط ومحنة الشعب الفلسطيني في المنطقة. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن إيجاد سلم مرض وعادل ودائم في الشرق الأوسط ما لم تستند التسوية إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

إن إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت في هذا العام، وما تلاه من تنفيذ اتفاقات مثل الاتفاق بشأن قطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو، قد فتحا الطريق لقيام حكم ذاتي فلسطيني مؤقت يبدأ في قطاع غزة ومدينة أريحا في الضفة الغربية. ومن المتوقع أن تكون المفاوضات قد أدت في نهاية الفترة المؤقتة إلى تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط على أساس القرارين الهامين اللذين أشرت إليهما توا.

بيد أن الحالة الراهنة في الضفة الغربية وقطاع غزة هشة. وما زال ينبغي القيام بالكثير لكفالة أن يبدأ الحكم الذاتي الفلسطيني في أداء وظائفه فعلا.

ولم يشهد الشعب الفلسطيني المـُعذب ثمار السلم بعد. فالمجتمع الدولي الذي أظهر على الورق سخاء كبيرا حيال الفلسطينيين راح يماطل في تحويل المبالغ التي تعهد بها إلى الفلسطينيين. وهذه الحلقة المفرغة قد تسبب انفجارات لا يمكن التحكم فيها ونكسات كبرى، ليس في المنطقة فحسب، بل أيضا لعملية السلم برمتها. ونحن نعتقد أن المانحين ينبغي أن يسرعوا بإيصال المساعدة حتى يتمكن الشعب في ظل إدارة الحكم الذاتي الفلسطيني من تلقي شيء على الأقل من ثمار السلم والشعور بهذه الثمار في حياته اليومية.

وقد قامت بعثة اقتصادية وتجارية تركية مؤلفة من مسؤولين حكوميين ورجال أعمال من القطاع الخاص، بزيارة إلى المنطقة بغية استكشاف امكانيات التعاون التي يمكن أن يسهم في تحسين إعادة الإعمار في غزة وأريحا. وقد التقى رئيس وزراء بلدي خلال زيارة له إلى المنطقة بالرئيس

عرفات وقرر، آخذا بعين الاعتبار الاحتياجات المُلحّة للشعب الفلسطيني في المنطقة، بما في ذلك غزة، إرسال مقاولين أتراك إلى هناك ومعهم ٥٠ مليون دولار للبدء ببناء مشاريع للاسكان. وعلاوة على ذلك، تبرعنا بما مجموعه ٢ مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الفلسطيني في بداية هذا العام.

بالإضافة إلى ذلك، ما برحنا نشارك، على نحو نشط، في عملية السلم منذ بدايتها الأولى، خاصة على المسارات المتعددة الأطراف. ونحن على استعداد لتقديم مراقبين أتراك، بناء على طلب اسرائيل والفلسطينيين معا، لينضموا إلى هيئة الحضور الدولي المؤقت، حسبما يدعو إليه اتفاق غزة - أريحا. ونحن فخورون لكوننا أحد البلدان القليلة التي جاء طلب اشتراكها من الجانبين معا.

إننا سنستضيف في الأناضول في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر الاجتماع السابع للفريق العامل المتعدد الأطراف للشرق الأوسط المعني باللاجئين. وسنقوم، بوصفنا بلدا كان ملاذا للاجئين على مدى قرون عديدة، وفي ضوء ما لدينا من خبرة في إعادة توطين مئات آلاف اللاجئين في بلدنا في الماضي، بالتقدم بفكرة مشروع لإيجاد فرص العمل والوظائف للاجئين الفلسطينيين.

أود أن أختم بياني بالإشارة إلى الحالة في لبنان. إننا نعلق أهمية كبرى على صون السلامة الإقليمية لذلك البلد، واستقلاله وسيادته. ونحن نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والصارم لاتفاق الطائف من جانب جميع الأطراف المعنية، ونشدد أيضا مرة أخرى على الحاجة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يطالب اسرائيل باحترام السلامة الإقليمية اللبنانية، وبسحب قواتها إلى الحدود المعترف بها دوليا.

إن الحل الدائم للصراع في الشرق الأوسط ينبغي أن يرتكز على حق جميع الدول في المنطقة، بما في ذلك اسرائيل، في العيش بسلام خلف حدودها الآمنة المعترف بها دوليا.

برنامج العمل وتنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ أعضاء الجمعية العامة بالإضافات التالية لبرنامج عملنا لشهر كانون الأول/ديسمبر.

صباح يوم الجمعة الموافق ٢ كانون الأول/ديسمبر، ستقوم الجمعية العامة أولا بالبت في بعض مشاريع القرارات التي قدمت تحت البند ٣٧ من جدول الأعمال، وسيعلن عن مشاريع القرارات هذه في يومية الأمم المتحدة. وبعد ذلك ستنظر الجمعية في البند ١٥٠ من جدول الأعمال، المعنون "الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية"، على نحو ما سبق إعلانه. وستنظر بعد ذلك في البند ٣٠ من جدول الأعمال المعنون "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي".

وفي صباح يوم الإثنين ٥ كانون الأول/ديسمبر، بالإضافة إلى النظر في البند ٤٣ من جدول الأعمال، المعنون "إعادة تشكيل الأمم المتحدة" وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، ستتناول الجمعية البند ٣٤ من جدول الأعمال، المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي" للبت في مشروع القرار A/49/L.40، وستتناول أيضا البند ١٦ (أ) المعنون "انتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي"؛ والبند ١٧ (ح) المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" والبند ١٧ (ط) المعنون "تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات".

وفي عصر اليوم نفسه، ستنظر الجمعية في البند الفرعي (هـ) من البند ٣٧ من جدول الأعمال، المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها". ولعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية قد اختتمت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر مناقشتها للبنود الفرعية (أ) إلى (د) و (و) و (ز) من البند ٣٧ من جدول الأعمال.

وفي صباح يوم الجمعة، ٩ كانون الأول/ديسمبر، ستتناول الجمعية العامة تقارير اللجنة الخاصة للمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار، والبند

١٨ من جدول الأعمال، المعنون "تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة".

وفي عصر اليوم نفسه ستتناول الجمعية تقارير اللجنة السادسة.

وفي صباح الأربعاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر، ستنظر الجمعية العامة في البند ١٥٤ من جدول الأعمال، المعنون "خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات"، وستتناول البند ٢٢ من جدول الأعمال، المعنون "تقديم المساعدة في إزالة الألغام" بقصد البت في مشروع القرار المقدم تحت هذا البند.

وفي صباح الخميس، ١٥ كانون الأول/ديسمبر، ستتناول الجمعية البند ١٩ من جدول الأعمال، المعنون "قبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة" للنظر في قبول عضوية جمهورية بالاو.

وفي عصر اليوم نفسه ستتناول الجمعية تقاير اللجنة الأولى.

إن قائمة المتكلمين بخصوص البندين ٣٧ (هـ) و (١٥٤) مفتوحة الآن.

وبرنامج عمل الجمعية العامة لشهر كانون الأول/ديسمبر سيصدر غدا في الوثيقة A/INF/49/5/Add.3.

أما مواعيد النظر في بنود جدول الأعمال التي لا تزال تنتظر نظر الجمعية العامة فيها فسيعلن عنها في الوقت المناسب.

وإذ ندخل المرحلة الأخيرة من هذا الجزء من الدورة قبل أن تتوقف الجمعية العامة للاحتفال بأيام العطلة، أود أن أناشد الأعضاء أن يقدموا، في أقرب وقت ممكن، النصوص النهائية لمشاريع القرارات التي لا يزال على الجمعية العامة أن تبت فيها تلافيا لأي تعطيل لعمل الجمعية العامة.

أود أن أحث الوفود، بالنظر إلى ضيق الوقت المتاح، أن تحرص على تقديم مشاريع القرارات

المتعلقة ببنود جدول الأعمال التي لم تنظر فيها الجمعية بعد في وقت مناسب. ومن المهم على الأخص أن تقدم في أسرع وقت ممكن المشاريع التي تترتب عليها آثار على الميزانية البرنامجية. ففي حين أنه لم يتبق أمامنا سوى ثلاثة أسابيع لا بد من إفساح الوقت الكافي للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وللجنة الخامسة لاستعراض أي آثار مالية.

وأود مرة أخرى أن أطلب من الأعضاء الحرص على بدء الجلسات في موعدها المحدد، أي في تمام الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٥/٠٠. وألاحظ للأسف أنه حتى المتكلمين المدرجين على رأس القائمة لا يكونون حاضرين في بعض الأحيان لبدء الجلسة، وهذا إنما يؤدي إلى تعطيل المناقشة. ومن ناحية أخرى، يحدث في بعض الأحيان أن يتجاوز طول البيانات الفعلي الزمن المحدد مما يقتضي إرجاء بيانات أخرى لجلسات قادمة.

وألاحظ أيضا تغيب وفود لفترات مطولة من القاعة، مما يحول دون قيامي بإعلان معلومات هامة بالنسبة لجميع الأعضاء. وآمل أن يقدر كلامي وأن يأتي الجميع إلى الجلسات في الوقت المحدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥